جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي الثامن 8

الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية 2022

الجزء الثالث

قضايا وملفات إقليمية ودولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي الثامن 8

الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية 2022

الجزء الثالث

قضايا وملفات إقليمية ودولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي

تقرير عام 2022

الاصدار الثامن 2023

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

عبدالرحمن سعد الشرقاوي

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905541464768

+902126213550

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذالك الإسهام في تنمية جيل من الشباب و صناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهـ ات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقةالعربية والإقليمية

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، خلق الإنسان علمه البيان.

يعيش العالم في هذه الأوقات والأزمان حالة من اللا استقرار واللا يقين، فالأمور تسير نحو التفلت من الالتزام بالقانون والمسؤولية الدولية، واحتمالات الصدام بين القوى الكبرى والاستقطاب الدولي يزداد يوماً بعد يوم، وكأنها تسير نحو صدام عالمي، ولا دخان من غير نار، فالكل يبحث عن ثغرات وهوامش للتحرك نحو مصالحه دونما النظر لاستقرار العالم، وتزداد الفجوات الاقتصادية بين الدول والشعوب، وتتابع مسببات انقطاع سلاسل الغذاء والتوريد ومظاهر المجاعات ونقصان الموارد المائية والغذائي في ازدياد واضح، كما أن انفلات التوازن البيئي يتصاعد مع ارتفاع ملحوظ في درجات حرارة الأرض وذوبان الجليد وحدوث الفيضانات والأرض تتحرك نحو زلزالها.

وما الزلازل التي أصابت جنوب وشرق تركيا وشمال سوريا إلا علامة بارزة للتغيرات المناخية والبيئية، وتتنامى الأخطاء البشرية في استثمار هذه الأرض واضح للعيان، وها نحن نلتقي في نهاية عام 2022م، وبداية عام جديد 2023 لنقدم ما رصدناه من تحولات ومتغيرات في المنطقة العربية والتأثيرات الدولية والإقليمية على هذه الجغرافيا من العالم.

إن هذا هو التقرير الثامن السنوي لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، نضعه بين يدي المختصين والقادة والسياسيين وقادة الرأي وأساتذة الجامعات والجمهور العام للاستفادة منه واستخلاص البيانات والتنبؤات ورسم الرؤى لهذه المنطقة وقد أضفنا في هذا العام إصدارات جديدة، تناولت مجموعة من الملفات والقضايا، فمنها تداعيات الأحداث العالمية على الاقتصاد في المنطقة العربية، وكذلك التحولات الإقليمية خلال عام 2022، وتأثيراتها في المنطقة العربية وعلى المسار الحقوقي.

وأيضاً التقرير التحليلي للحالة الإقليمية الاجتماعية خلال العام 2022م، والحالة الإقليمية التعليمية خلال العام 2022م، والحالة الإقليمية والعسكرية في نفس العام.

وإذ نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد وكتابة وتحرير ومتابعة تقارير هذا العام، متمنياً لجميع متابعينا وقرائنا السلامة والأمن في الأوطان والأبدان.

محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

اقتصاد منطقة الشرق الأوسط[1] 2022

تداعيات الاقتصاد العالمي والحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاديات المنطقة

مجموعة التفكير الاستراتيجي

أ.عبدالحافظ الصاوي*

(*) الصفة : باحث وكاتب مصري متخصص في الشئون الاقتصادية

- تخرج في قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر 1987 .
- وحصل على دبلوم العلوم الاقتصادية من معهد الدراسات العربية 1999 .
- صدر له ثلاثة كتب في القضايا الاقتصادية. وقدم ما يزيد عن 40 ورقة بحثية في الندوات والمؤتمرات العلمية، وكذلك في اطار التقارير الاستراتيجية.
- عمل مستشارا اقتصاديا لبعض البرلمانيين المصريين خلال الفترة 1995 - 2012 .
- يساهم بمقالات متخصصة في الشئون الاقتصادية بالعديد من المواقع الإعلامية.. ويستضاف في محطات فضائية مختلفة متحدثا عن القضايا الاقتصادية.

(1) يقصد بمنطقة الشرق الاوسط في هذا المحور، النطاق الجغرافي، الذي يضم الدول العربية، وتركيا وإيران.

مستخلص

وجـدت اقتصاديات منطقة الشـرق الأوسط نفسها، أمام تحـد جديد، مع بدايات عام 2022، وعلى وجه التحديد بنهايات فبراير 2022، حيث حلت أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا، والتي لم تنته بعد، ولا يعلم لها نهاية محددة، وبالتالي تضع الاقتصاد العالمي كله، واقتصاديات منطقة الشرق الأوسط أمام تحديات مفتوحة.

ولذلك اعتبرت أزمة الحرب الروسية الأوكرانية هي عصب المحور الاقتصادي لتقرير عـام 2022، لمـا لها من أهميـة، وآثار ملموسة، سواء كانت تلك الآثـار إيجابية أو سلبية، فتـم الإشارة فـي مقدمة المحور إلى طبيعـة الأداء الاقتصادي لمنطقـة الشرق الأوسط، وتجـذُر التحديـات الاقتصادية، مع التأكيد على غياب المشروع الإقليمي، واستمرار الأداء الاقتصـادي القُطـري، المضيـع للإمكانيـات والمهدر لفرص تكوين تكتـل إقليمي يعمل علـى حماية الإقليـم من المخاطر الاقتصاديـة في ظل التقلبات العالميـة المختلفة، غير مأمونـة العواقب. في الجزء الأول الخاص من المحور الاقتصادي، بعد المقدمة، تم رصد المؤشرات الاقتصادية الكلية، من حيث أدائها وكذلك ما قدمته التقارير الدولية والإقليمية مـن توقعات بشـأن أداء الاقتصاد العالمـي واقتصاديات منطقة الشـرق الأوسط في عام 2023، ومـا بعـده في أحيان غيـر قليلة. ولم يقتصر التقرير فـي القسم الأول منه، فقط علـى رصـد أداء المؤشرات، بل تناول ذلـك الأداء بالتحليل وقراءة أثـره على اقتصاديات المنطقـة، مع الإشارة إلى الدول التي تطالها تلك المؤشرات بشكل مباشر. فتم رصد أداء الناتج المحلي العالمي ومعدلات النمو الاقتصادي خلال عام 2022، وقراءة توقعات الناتج ومعـدلات النمـو في عام 2023، وما لذلك من آثار على مقـدرات منطقة الشرق الأوسط الاقتصاديـة، ثـم تم تناول باقي المؤشرات من التضخم والبطالة والفقر والمديونية العامة والتجـارة الخارجية، بنفـس المنهجية التي تم بها التعامل مع أداء الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي، مع بيان أبرز دول منطقة الشرق الأوسط، صعودً وهبوطًا وفق أداء هذه المؤشرات.

وفي الجزء الثاني ثم تناول أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا، وما خلفته على الصعيد العالمي، مع الإشارة إلى أهمية التأثير العسكري والسياسي في تشكيل الواقع الاقتصادي العالمي، ولمنطقة الشرق الأوسط، من حيث ما فرضته الأزمة من مشكلات وتعقيدات، وقراءة أدائها بين أطرافها في ظل سيناريوهات الاستمرار في الحرب وتنوع مساراته، أو الوصول لحلول سياسية تنهي هذه الحرب. أيضًا تم الإشارة إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية لروسيا مع منطقة الشرق الأوسط، وكذلك أوكرانيا، وتداعيات هذه الحرب على هذه العلاقة إيجابًا وسلبًا، كما تم رصد التداعيات التي أحدثتها الحرب على اقتصاديات دول المنطقة، سواء بالنسبة للدول العربية أو تركيا وإيران، مع تصنيف دول المنطقة إلى دول نفطية، ودول عربية غير نفطية، أو دول عربية أقل نموًا، وكذلك الحال فيما يتعلق بتركيا وإيران.

وفي الجزء الثالث من المحور الاقتصادي، تم تناول استشراف الأداء الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط خلال عام 2023، وما يمكن أن تؤول إليه الأمور، في ضوء ما تم في إدارة الأزمة من قبل دول المنطقة في عام 2022، أو في ضوء ما أشارت إليه التقارير الدولية، أو ما كشف عنه أداء الحرب إلى الآن، وكان له دلالاته السياسية والاقتصادية.

وفي الخاتمة تم التأكيد على أن استمرار نفس السياسات الاقتصادية الحالية من قبل حكومات دول المنطقة، وتعليق فشلها اقتصاديًا على شماعة الأزمات الدولية، لن يغير إيجابيًا من الواقع الذي تحياه شعوب المنطقة اقتصاديًا وسياسيًا، وتم التأكيد على ضرورة توظيف مقدرات المنطقة في مشروع إقليمي يوظف مواردها البشرية والطبيعية والمالية، لصياغة مشروع تنموي ينهض بالمنطقة، ويساعد في أن يكون لها دور حضاري في المنظومة العالمية.

مقدمة

خروج العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» في مطلع الألفية الثالثة، كثيرًا ما أعطى الأمل للحالميـن بوحدة اقتصادية عربيـة، وبخاصة أن الوحدة الأوروبية بـدأت خطواتها الأولى بعـد حربين عالميتين، أرهقتا الاقتصاد العالمي، فضلًا عن الاقتصاديات الأوروبية. ولكن الواقـع المعيش لمتابعة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص، تعطي نتائج لا تنبئ بإمكانية السير في مساق الوحدة أو التكامل الاقتصادي، سواء في المنطقة أو في إطار الدول العربية، فالأزمات الاقتصادية تتوالـى الواحـدة بعد الأخرى، فتدق أجراس الخطر المحيـط باقتصاديات المنطقة، وبما يفرضـ وجود أُطـر إقليمية لحماية الجميع، ولكن على ما يبـدو أن طبقات من العصابات السـوداء قـد وضعت علـى أعين مديـرى السياسـات الاقتصادية، أو طمسـت بصيرتهم، فيصرون على السير منفردين، وهو ما يبدد مواردهم، ويجعل الأخطار تستهدف خطاهم.

مـرت أزمة جائحة فيروس كورونا، وأتت أزمة الحـرب الروسية على أوكرانيا، ولم نجد مـا يـدل على تنسيق لمواجهـة تلك الأزمات أو حتـى تبادل الخبرات للإفـادة منها، سواء فـي محيط منطقة الشرق الأوسط، أو المنطقـة العربية. ومن عجب أن نجد بعض الدول العربية تسارع في خطى تطبيعها الاقتصادي والسياسي مع إسرائيل، بينما تلك الخطوات تسير ببطء شديد تجاه تركيا، وتكاد تكون شبه معدومة تجاه إيران..لا يعني ذلك أن كل من تركيا وإيران فعلتا ما يمكن أن يدفع لتماسك اقتصادي وسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، ليكون جبهة في مواجهة إسرائيل.

ومـن خلال متابعة وتحليل اقتصاديـات منطقة الشرق الأوسط في عام 2022، لم يكن هنـاك جديـد يمكن أن يعكس وجود طفرة فـي أداء المؤشـرات الاقتصادية، فنجد الناتج المحلـي الإجمالـي في المنطقة العربي يعتمد على النفـط بشكل كبير، وهو ما نلمسه في ارتفاع معدل النمو للمنطقة العربية خلال العام، كما أن استمرار مشكلات، الفقر، والبطالة، والديون، وتواضع التجارة الخارجية، للمنطقة العربية، ليس بجديد، فهو نتيجة طبيعة لحالة

الصراع التي تعيشها عدة دول عربية، وكذلك تهالك البنى التحتية لدول عربية أخرى، وثمة حالــة من الإعراض للاستثمارات الخليجية عن المنطقة العربيــة، اللهم إلا النذر اليسير الــذي يوجه لمشروعات الاستحواذ في بعض الاقتصاديات المأزمة (مصر، لبنان، تونس)، في حين أن مصادر أجنبية تخبرنا بزيادة أرصدة الصناديق السيادية الخليجية، بعد طفرة النفطية في عام 2022، حيث ارتفع رصيد هذه الصناديق إلى 3.5 تريليون دولار[1].

ويبرز الاقتصاد التركي كحالة مخالفة للواقع السلبي في المنطقة العربية، حيث تجتهد تركيا بشكل كبير في مكافحة ما يواجهها من مشكلات، فيما يتعلق بانخفاض قيمة عملتها المحلية، أو ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير، ولكنها لم تصل إلى مرحلة الأزمة، كما هو موجــود في العديد من الدول العربيــة بالمنطقة. فهي تناور بسياستها النقدية والإنتاجية، لتوجــد حالــة من التــوازن، فتدفع بالصــادرات السلعية لمعدلات مرتفعــة، وكذلك تحقيق معدلات نمو إيجابية تستهدف بها بقاء النشاط الاقتصادي في حالة رواج، ومواجهة مشكلة البطالة، التي انخفضت بالفعل إلى 10.2 % في نوفمبر 2022، كما واجهت ارتفاع موجة التضخــم بنقلة كبيرة في الحمايــة الاجتماعية، من خلال زيادة مخصصات الدعم للفقراء فيما يتعلق بأسعار بعض الخدمات (الكهرباء والمياه والغاز) وتحمل الدولة لجزء من تكلفة هــذه الخدمــات نيابة عن الفقراء، كمــا تحرص الحكومة التركية علــى مراعاة أن يتناسب الحد الأدنى للأجور مع موجة التضخم التي تعيشها البلاد.

ويبقــى الجــار الــذي تحيط بــه كثر من المشــكلات والقضايــا، في شــأن اندماجه مع اقتصاديات المنطقة، وهو إيران، التي تعاني بشكل كبير من استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضــة عليهــا من قبل أميركا وأوروبا، وإن كانت إيران خلال عام 2022 استطاعت أن تعظــم مــن علاقاتها الاقتصاديــة والتجارية مع كل من روسيا والصيــن. ولكن تبقى قضية وحــدة المصير بين إيران والدول العربية، واحدة من العقبات الكبرى، فالمشروع الإيراني، وإن كان لــه امتدادات داخل المنطقة العربية، إلا أنه يمثل تهديد للعديد من الدول العربية الأخــرى، فضلًا عن أن إيــران بأدائها الاقتصادي الحالي، كونها دولة نفطية، وفقيرة مثلها

(1) الحرة، أرباح هائلة ونفوذ سياسي..صعود الصناديق السيادية الخليجية، 2023/1/19.

مثل الدول العربية فيما يتعلق بإنتاج التكنولوجيا، فهي تمثل حالة من التنافس الاقتصادي مـع الدول العربية، وليـس نوع من التكامل، وتعتبر الإمارات العربية المتحدة، هي الشريك التجاري والاقتصادي الأكبر لإيران من بين دول المنطقة العربية، ولكن من المفارقات، أن الإمـارات التي تعتبر الشريك التجاري والاقتصادي الأول لإيران منذ عقود، فهي في نفس الوقت من أسرع الدول العربية والخليجية هرولة للتطبيع مع إسرائيل، وهو ما يعني فصل المسارات لدى دول المنطقة في شأن التعاون الاقتصادي أو التكامل الاقتصادي المأمول.

وثمـة تحديـات تنتظر حلول غير تقليدية في منطقـة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ما يفرضـه واقـع الاقتصاد العالمي من تحديات، ومن تلك التحديـات التي تواجهها المنطقة حاليًا، وعانت منها خلال عام 2022، وينتظر أن تستمر في عام 2023 أو ما بعده، قضية فضـل الصراعـات المسلحة في بعضـ الدول العربية، سواء كانت تلـك الصراعات داخلية (ليبيـا، وسورية، واليمـن، والعراق، والصومال)، أو بينية كما هـو حال الحرب بين جماعة الحوثيين في اليمن والمملكة العربية السعودية والإمارات.

أو قضيـة غـاز شرق المتوسط، وإن كانت إسرائيـل للأسف تحقق نجاحات متتالية في قضيـة غاز شرق المتوسط، بينما تبقى مشكلـة بالنسبة لدولة مثل تركيا، فقد استطاعت إسرائيـل خـلال عام 2022 أن تنجز اتفاقًا مع لبنـان بشأن ترسيم الحدود البحرية، بينما تُوضـع العراقيـل أمام تركيا وليبيا. ومن بيـن تلك التحديات كذلك الأزمـة التمويلية التي عانـت منها -ولاتـزال- دول عربية عدة (مصر، ولبنان، وتونس، والأردن)، وكانت تصرفات حكومـات تلـك الدول قاصرة فـي إطار مسكنـات، لا الاتجاه لحلول جذريـة، فهذه الدول المأزومـة ماليًـا لا ترى سوى العبور من خلال بوابـة الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي. والمعلـوم أن تجربـة الدول العربية المأزومة ماليًا مـع صندوق النقد الدولي، تجعلها تصل لحالة من الاستقرار المزعوم، والتي تستمر لشهور أو سنوات قليلة، ثم تنفجر الأزمة مرة أخرى، مع أي تقلبات إقليمية أو دولية، تمس الأوضاع الاقتصادية لتلك الدول.

ومن المهم أن نشير إلى أن ما مرت به اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط من تداعيات

سلبيــة بسبــب الحرب الروسية على أوكرانيا، وبخاصة فــي المنطقة العربية، لم يكن أمرًا أنشأتــه تلك الأزمــة، ولكن هي مشكلات قائمة منذ فترات ليســت بالقصيرة، وتم التعامل معهــا بآليــة المسكنات، فأتــت الأزمة لتكشــف حقيقة هذه المشــكلات، وتكشف عوارات الاقتصاديات العربية.

أولًا: المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول المنطقة

أداء الناتج المحلي ومعدلات النمو

تقديــرات صنــدوق النقد الدولي تذهب لأن يكون معدل النمو في الاقتصاد العالمي في عــام 2022 بحــدود 3.2 %، متراجعًا عن نسبة 6 % في عــام 2021، بينما يتوقع خبراء صندوق النقد الدولي أن يتراجع معدل النمو للاقتصاد العالمي بشكل أكبر في عام 2023 إلــى 2.7 %، وثمــة احتمالات بنسبــة 25% أن يكون معدل النمو في عام 2023 بحدود 2 %. ويعــزي خبــراء الصندوق التراجــع في معدلات النمو للاقتصــاد العالمي إلى تحديات ثلاث، هي التداعيات السلبية للحرب الروسية على أوكرانيا، وارتفاع أعباء المعيشة الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم، ثم تباطؤ معدلات النمو في الصين[1].

وإن صحت تقديرات خبراء صندوق النقد لمعدلات النمو في عام 2023، فمعني ذلك أن اقتصاديــات الــدول النفطية بمنطقة الشرق الأوسط، سوف تتضرر من هذا الأمر، لأنه في حالة تراجع معدلات النمو، سوف يتراجع الطلب على النفط، وبالتالي انخفاض أسعاره فــي السوق الدوليــة، وتعود ميزانيات الــدول النفطية بالمنطقة إلى حالــة العجز، وكذلك اللجــوء للاقتراض من الخارج، لســد الفجوة التمويلية. أيضًا ســوف يؤثر ذلك على حجم التجــارة الدولية، وهو ما يعني تراجع إيرادات قناة السويس بمصر، التي يمر عبرها قرابة 12 % مــن التجــارة الدولية، كما تمثل إيرادات المرور بقناة السويس، أحد الموارد المهمة

(1) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصادي العالمي، أكتوبر 2022، ص 8.

للاقتصاد المصري من حيث النقد الأجنبي. ولن يقتصر الأمر على ذلك، فهناك دول بالمنطقة تعتمد بشكل كبير على الإيرادات السياحية، مثل تركيا ومصر وتونس والأردن ولبنان، وفي حال تراجع معدلات النمو، فلن يكون ذلك إلا مصحوبًا بتراجع دخول المواطنين بالدول التي يتدفق منها السائحون لدول المنطقة، وبالتالي ينتظر أن تتسع فجوة العجز بميزان المدفوعات بدول المنطقة التي تعتمد على الإيرادات السياحية.

ووفق تقرير صندوق النقد، فإن معدل التضخم العالمي لعام 2022 سيكون هو الأعلى مقارنة بما كان عليه الوضع في 2021، أو في عام 2023، فقد قدر صندوق النقد أن يبلغ معدل التضخم بنهاية عام 2022 لنحو 8.8 %، مقارنة بـ 4.7 % في عام 2021، أي أن معدل التضخم تضاعف بين العامين 2021 و2022، وتذهب تقديرات الصندوق إلى أن معدل التضخم آخذ في التراجع على مدار عامي 2023 و2024، إذ يتوقع خبراء الصندوق أن يبلغ معدل التضخم خلال العامين 6.5 % و4.1 % على التوالي[1].

ومن هنا نجد أن خطر التضخم سيظل أحد التحديات للاقتصاد العالمي خلال عام 2023، وهو ما يجعل اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط في مواجهة مع التضخم، بسبب أن غالبية هذه الاقتصاديات تعتمد على توفير احتياجاتها عبر الاستيراد، وهو ما يعني أن التضخم المستورد، سيكون خارج سيطرة صانعي السياسة الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، ما لم تتبنى حكومات المنطقة سياسة جديدة للحد من الواردات، أو على الأقل ترشيدها.

أما عن أداء النمو في اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد ذهب تقرير البنك الدولي إلى أن معدل النمو الاقتصادي بالمنطقة سوف يكون بحدود 5.5 % في عام 2022، ويرى خبراء البنك الدولي أن معدل النمو في عام 2022 هو أسرع معدل نمو بالمنطقة منذ عام 2016، ولكنه سيتراجع إلى 3.5 % في عام 2023 حسب تقدير خبراء البنك[2]. وحيث إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضم خليط من المستويات

(1) المصدر السابق، ص 14.
(2) البنك الدولي، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أكتوبر 2022، ص 9.

الاقتصاديــة المختلفة، نفطية وغير نفطيــة، فتقرير البنك الدولي يرى أن معدل النمو في دول الخليــج سيكــون بحدود 6.9 %، وذلــك نتيجة ما حدث من ارتفــاع أسعار النفط في المتوسط خلال العام، وأثر إيجابيًا على معدلات النمو بدول الخليج. أما البلدان النامية غير النفطية بالمنطقة فيتوقع حسب تقرير البنك أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي بها 4.1 % في عامي 2022 و2023. وثمة توقعات أقل من حيث معدل النمو في المنطقة، منها ما يتعلق بالــدول النامية المصدرة للنفط، فيتوقع أن يكون معدلات النمو بها بحدود 2.7 %، خلال عامي 2022 2023. أم الدول النامية المستوردة للنفط بالمنطقة فسيكون بحدود 4.5 % خلال عامي 2022 و4.3 % في عام 2023.

وحول نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي[1]، فيتوقع خبراء البنك الدولي أن يرتفع هــذا المؤشــر بنسبة 3.9 % في عام 2022، وهو أفضل من أداء عام 2021 الذي بلغ فيه هــذا المؤشــر 2 %، أما عن توقعات عام 2023 فســوف يتراجع هذا المؤشر لنسبة زيادة 2 % فقــط. وكمــا ذكرنا من قبل، من تفاوت الأداء الاقتصادي لدول المنطقة، فإن نصيب الفــرد من الناتــج المحلي الحقيقي، سوف يشهد زيادة فــي دول الخليج بنسبة 5.5% في عــام 2022، ويتراجــع إلى 2.4 % في عــام 2.4 %، أما الدول الناميــة بالمنطقة فسوف يصل هذا المؤشر بها عند نسبة 2.5 % في عام 2022 ويتراجع إلى 1.1 % في 2023[2].

معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية

لايــزال النفط يمثل المحرك الأكبــر لمعدلات النمو الاقتصادي فــي المنطقة العربية، وقــد شهــدت أسعار النفــط العالميــة، ارتفاعات كبيرة خــلال عــام 2022، حظيت فيها الاقتصاديات العربية النفطية بعوائد مكنتها من تحسين أوضاعها المالية، فيقدر متوسط سعــر برميل النفط خلال عــام 2022 بنحو 98 دولار، وهو سعر يمكن غالبية –إن لم يكن كل– الدول النفطية العربية من تحقيق سعر التعادل بموازناتها، وفي الأغلب تجاوز السعر

(1) المقصود بالناتج المحلي الحقيقي، احتساب قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية، مخصومًا منه نسبة التضخم السائدة خلال العام.
(2) البنك الدولي، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أكتوبر 2022، ص 11.

التعادلي، ومكن الدول العربية النفطية، من عبور أزمة عجز الموازنة، وتخفيف حدة اللجوء للاقتراض الخارجي.

وحسب تقديرات المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات، فإن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، في عام 2022 قد بلغ 3.44 تريليون دولار، وبمعدل نمو بلغ 5.4 %، بينما توقعات عام 2023 تذهب إلى أن يكون الناتج المحلي الإجمالي عند 3.48 تريليون دولار وبمعدل نمو 3.9 %[1].

ويرتبط بأداء الناتج المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي، مؤشر مهم، وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي، وإن كانت الأرقام تعبر عن المتوسطات، وهي بطبيعة الحال تخفي تفاوت كبيرة من دولة لأخرى، إلا أنها تعطي مؤشرًا عن أداء المنطقة ككل، ويسهل ذلك عقد مقارنات بين مختلف المناطق والأقاليم في العالم، ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمنطقة العربية 7690 دولار في عام 2022، ويتوقع أن يتراجع في عام 2023 إلى 7614 دولار، وذلك بسبب ما ذكرناه من أن ثمة توقعات بتراجع معدلات النمو الاقتصادي للمنطقة العربية في عام 2023. وتعكس الأرقام التفصيلية لهذا المؤشر حالة التفاوت الكبيرة بين الدول العربية، فأعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي من نصيب مواطني دولة قطر بنحو 82 ألف دولار، بينما أقل نصيب للفرد من الناتج من نصيب مواطني دولة الصومال عند 500 دولار فقط. ولا يحتاج الأمر إلى شرح لبيان هذا التفاوت من الظروف الخاصة بكل دولة، وكذلك غياب التكامل الاقتصادي العربي، فهناك دول أهلكتها الصراع المسلحة، وهناك دول تعاني من سوء الإدارة الاقتصادية، فضلًا عن غياب الإرادة السياسية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

(1) المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، عدد أكتوبر – ديسمبر 2022، ص 14.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمنطقة العربية 2022

وتوقعات 2023 و2024

بيان	2022	2023	2024
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٪6,3	٪4,6	٪3,3
البلدان العربية متوسطة الدخل	٪4,3	٪3,6	٪3,5
البلدان العربية المتأثرة بالصراع	٪2,8	٪6,8	٪3,6
البلدان العربية الأقل نموًا	٪0,9	٪3,3	٪4,6
إجمالي المنطقة العربية	٪5,2	٪4,5	٪3,4

المصدر: الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، موجز 2021 – 2022، ص 12.

الناتج ومعدلات نمو في تركيا وإيران

أما في تركيا، فقد حافظت على معدلات نمو اقتصادي إيجابية، على الرغم من تحد التضخم الكبير، وعلى ما يبدو أن السياسة الاقتصادية التركية، فضلت أن تحافظ على معدلات النمو مع بقاء تضخم مرتفع، بغية أن تقلص معدلات البطالة، والتي انخفضت بالفعل إلى نسبة 10.2 % في نوفمبر 2022. وحسب بيانات معهد الإحصاء التركي، فقد حققت تركيا معدلات نمو اقتصادي خلال عام 2022 بمعدل 7.5 % في الربع الأول، 7.7 % في الربع الثاني، و7.1 % في الربع الثالث[1]، ويتوقع أن يتجاوز معدل النمو الاقتصادي في تركيا نسبة تزيد عن 5% بنهاية عام 2022، حيث ذهبت توقعات وكالات التصنف الائتماني إلى أن ينمو الاقتصاد التركي بنهاية عام 2022 بنسبة 5.2 % ـــ حسب تقديرات وكالتي ستاندرد أند بورز، وفيتش[2]، إلا أن الوكالتان ذهبتا إلى أن ينمو الاقتصاد التركي في عام 2023 بنحو 2.8 % و2.9 % على التوالي. ويلاحظ أن الاقتصاد التركي خلال

(1) معهد الاحصاء التركي، البيان الصحفي لأداء الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث 2022، https://bit.ly/3IQNDDw.

(2) Sky news عربية، 2022/9/30، وروسيا اليوم 2022/9/14.

عام 2022 حقق نتائج إيجابية في مجالات الصادرات السلعية، وكذلك النشاط السياحي، حيث ساهما القطاعان بدور إيجابي في رفع معدلات النمو، فالصادرات السلعية التركية بلغت 254 مليار دولار بنهاية عام 2022، وبنسبة زيادة 12.5 % عما كانت عليه في عام 2021، أما القطاع السياحي في تركيا، فتشير البيانات الخاصة بوزارة السياحة هناك، أن البلاد حققت عائدات سياحية قدرها 35 مليار دولار، في الفترة من يناير – سبتمبر 2022، من خلال زيارة 40.2 مليون سائح، وتستهدف تركيا بنهاية عام 2022، أن تصل عوائد السياحة بها إلى 44 مليار دولار، وأن يصل عدد السائحين 50 مليون سائح[1].

وفي إيران بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، نحو 3 % حسب تقديرات صندوق النقد الدولي[2]، بينما البنك الدولي يقدر ناتج إيران المحلي الإجمالي بنسبة 2.9 % في نفس العام،[3] ويختلف تقدير كل من البنك والصندوق بنسبة أكبر فيما يتعلق بتقديرات الناتج المحلي لإيران في عام 2023، فيذهب الصندوق إلى أنه سيكون بحدود 3 %، بينما البنك يقدره بنحو 2.2 %.

والجدير بالذكر أن معدل نمو الناتج المحلي لإيران في عام 2021 قدر من قبل البنك والصندوق الدوليين بنسبة 4.7 %، بينما يذهب البنك الدولي إلى أن نمو الاقتصادي الإيراني لن يستفيد بشكل كبير من ارتفاع أسعار النفط، بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه. إلا أن ثمة تصريحات لمسئولين إيرانيين تفيد بأن صادرات إيران من النفط خلال الفترة من أبريل – نوفمبر 2022، قد زادت بنسبة 361 % مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2021، بينما إدارة معلومات الطاقة الأميركية أفادت بأن صادرات إيران النفطية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2022 بلغت 34 مليار دولار[4]. وتُفسر هذه الزيادة الكبيرة في إيرادات إيران من النفط بارتفاع أسعار النفط خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021.

(1) عبدالحافظ الصاوي، الاقتصاد التركي عام 2022..بين النجاحات والتحديات، TRT عربي، 6 يناير 2023.
(2) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصادي العالمي، أكتوبر 2022، ص 45.
(3) البنك الدولي، تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أكتوبر 2022، ص 10.
(4) SPUTNIK عربي، إيرادات إيران من صادرات النفط تقفز 360٪ رغم العقوبات الأميركية، 2023/1/15.

- **معدلات التضخم**

تسببت أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا نهاية فبراير 2022 في ارتفاع ملموس بشكل كبير في أسعار النفط والغذاء، ولذلك استمرت موجة تضخمية كبيرة على مدار أشهر ما بعد الأزمة خلال عام 2022، ولم يتعاف منها الاقتصاد العالمي بعد، وبحكم أن معظم اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط تعتمد بشكل كبير في احتياجاتها وعلاقاتها الاقتصادية على الخارج، فقد أتى التضخم المستورد ليلقى بظلال سلبية على كافة الاقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط.

ففي المنطقة العربية بلغ معدل التضخم في عام 2022 نحو 9.3 %، مقارنة بـ 9.3 % في عام 2021، ويتوقع أن يتراجع معدل التضخم في المنطقة العربية إلى 7.4 % في عام 2023، وذلك حسب تقديرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وتفيد البيانات الخاصة بأداء التضخم خلال عام 2022، أن السعودية كانت أقل الدول العربية من حيث معدل التضخم عند 2.7 %، بينما كانت أكثر خمس دول تضررًا من التضخم خلال العام في المنطقة العربية هي (لبنان 178 %، السودان 154 %، سورية 115 %، اليمن 43 %، الجزائر 9.7 %)[1].

وفي تركيا يعد عام 2022 هو الأسوأ من حيث ارتفاع معدلات التضخم منذ عام 2003، فبيانات البنك المركزي التركي تظهر أن التضخم بدأ في يناير 2022 عند معدل 48 % ثم أخذ اتجاهًا صعوديًا حتى تجاوز نسبة 80% في أغسطس 2022، ثم بلغ أقصى نقطة عند 84 % في نوفمبر، ثم بدأت موجة تراجع في ديسمبر 2022 ليصل معدل التضخم عند 64 %، وتستهدف الحكومة التركية أن يصل التضخم بنهاية عام 2023 عند معدل 32.4 %.

أما إيران فبلغت معدلات التضخم بها، نسبة 44 % على أساس سنوي، بنهاية نوفمبر 2022، وتعد هذه النسبة أعلى بـ 1.1 % مقارنة بما كانت عليه في الشهر السابق

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مصدر سابق، ص 26.

لتلـك البيانات[1]، ولا يـزال الاقتصاد الإيراني يمر بأوضاع غيـر طبيعية في ظل العقوبات الاقتصاديـة، ممـا يؤثر على موارده من النقد الأجنبـي، أو مساهمته في التجارة الدولية، وهي عوامل مؤثرة بشكل كبير في ارتفاع معدلات التضخم بالبلاد.

- **البطالة**

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022، أشار إلى أن معدل البطالة في الدول العربيـة بلـغ في المتوسط 11.3 % خـلال عام 2021، من قوة العمـل التي تمثل نسبة 47.6 % مـن إجمالـي عـدد السكان المقدر بنحـو 441 مليون نسمـة تقريبًا.، وأن عدد العاطلين بلغ 15.4 مليون عاطل[2].

إلا أن نشـرة المؤسسـة العربيـة للاستثمار، إدرجت بيانات تفصيليـة للبطالة في كافة الـدول العربيـة خلال 2022، وتبين مـن هذه الأرقام، أن الخمسـة دول الأكثر بطالة على مستـوى المنطقة العربيـة، هي جيبوتي 27.9 %، وفلسطين 24.5%، والصومال 19.6% والسـودان 19.5 % وليبيا 19.5 %. أما أفضل الدول العربية من حيث انخفاض معدلات البطالـة فأتـت قطر في الصدارة بنسبة 0.1 %، ثم تبعتهـا باقي دول الخليج، وكانت أكثر دول الخليـج مـن حيث معـدل البطالة هي السعودية عند معـدل 6.7 %، ولكن يلاحظ أن البيانات الخاصة بدول الخليج لا تعبر عن معدلات حقيقية للبطالة، حيث إنها تظهر بيانات تخص جميع القاطنين لهذه الدول بما فيهم المقيمين، فعلى سبيل المثال السعودية حينما نطلـع علـى البيانات التفصيليـة للبطالة نجد أن معدلها بين المواطنيـن السعوديين وصل إلـى 9.9 % فـي الربع الثالث من عام 2022[3]، وهو ما يجعلنـا نتعامل بحظر مع البيانات الاحصائيـة المجمعـة، سواء في المصادر الخاصة بالمؤسسـات العربية أو حتى الخاصة بالمؤسسات الدولية (البنك والصندوق الدوليان)، والأمر الأخر في دول الخليج أن غالبية

(1) ميدل آست نيوز، ارتفاع معدل التضخم السنوي في إيران إلى 44٪، 2022/11/23.
(2) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022، ص 60.
(3) الهيئة العامة للاحصاء بالمملكة العربية السعودية، احصاءات سوق العمل، الربع الثالث لعام 2022،
https://bit.ly/XzmNEc3

الوظائـف المتاحـة لمواطنيها ليست وظائف حقيقية، بينما هـي وظائف من أجل الالتزام الاجتماعي، وبالتالي فهي في حقيقتها بطالة مقنعة.

ومما يشكك في بعض البيانات الخاصة بالمؤسسات العربية، أن معدل البطالة في سورية مثلًا عند 10 %، وهو أمر لا يتناسب أبدًا مع واقع بلد يمر بنزاع مسلح، ويعاني من ظاهرة النزوح الداخلي لمواطنيه، فضلًا عن وجود قوات أجنبية متعددة على أراضيه. لكن بشكل عام، تعني المنطقة العربية من مشكلة البطالة، وهو ما يتجلى بشكل واضح في هجرة العديد من أبناء المنطقة، إلى خارجها، أو بحث من لم يهاجر عن فرصة عمل خارج أراضي وطنه، من أجل تحسين مستوى معيشته عبر الحصول على فرصة عمل أولًا، والراتب الأفضل الذي يتقاضه في بلاد المهجر، ولعل الدول الأوروبية هي من أكثر المناطق التي تشهد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، عبر المنافذ العربية المطلة على البحر المتوسط.

أما البطالة في تركيا، فقط ترجع معدلها بشكل واضح خلال عام 2022، وهو كما قلنا نتيجة تفضيل السياسة الاقتصادية التركية، لاستمرار تحقيق معدلات نمو عالية في ظل معدل تضخم مرتفع، من أجل تخفيف حدة البطالة، وهو ما ظهر من خلال بيانات البطالة في نوفمبر 2022 عند نسبة 10.2 %، بينما كان معدل البطالة في يناير 2022 عند نسبة 11.4 %. وثمة قراءات بأن انخفاض معدل البطالة جاء نتيجة نشاط الصادرات السلعية وكذلك قطاع السياحة الذي حقق نتائج جيدة خلال عام 2022.

وفي إيران قدر تقرير صندوق النقد الدولي «آفاق الاقتصاد العالمي .. أكتوبر 202» أن تصل البطالة في عام 2022 عند نسبة 9.4 %، مقارنة بنسبة 9.3 % في عام 2021، ويتوقع الصندوق أن ترتفع البطالة في عام 2023 بإيران إلى 9.6 %. وبشكل عام فإن الاقتصاد الإيران يعايش حالة غير طبيعة منذ عقود تحت وطأة العقوبات الاقتصادية، والتي أشتدت حدتها منذ عام 2018، ولم يلُح في الآفق بعد، التوصل لاتفاق لإيران مع أميركا وأوروبا بشأن البرنامج النووي الإيراني، ومن شأن هذا الاتفاق إذا تم، أن يحرك

الاقتصاد الإيراني بشكل، ويحسن جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية هناك.

- **أداء الفقر في المنطقة**

كانــت منطقة الشرق الأوسط من أقــل مناطق العالم من حيث معدلات الفقر، وبخاصة المنطقة العربية، ولكن بعد أن دبت فيها النزاعات الداخلية والبينية، منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، شهدت المنطقة معدلات أعلى من الفقر.

بيانــات منظمــة الأسكوا، تشير إلى أن الفقر في عــام 2022 بالمنطقة العربية زادت معدلاتــه، مقارنــة بما كان عليه الوضع في عام 2019، قبل أزمة جائحة كورونا، ففي عام 2022 وحسب بيانات المنظمة بلغ عدد الفقراء 130 مليون نسمة، وبما يمثل ثلث سكان المنطقــة (باستثنــاء دول الخليج وليبيا)، وتوقع خبراء الأسكــوا أن يصل معدل الفقر إلى 36 % عام 2024[1].

وحــول تفصيــل أكثــر لبيان حالة الفقــر في المنطقــة العربية، وجد من خــلال بيانات الأسكوا، أن البلدان المتوسطة الدخل، قد زاد معدل الفقر فيها عام 2022 إلى 21.6 % مــن إجمالــي السكان، بينمــا كان في عام 2019 بحــدود 18.3 %، ويتوقع أن يصل معدل الفقر بهذه البلدان إلى 22 % عام 2023. أما في الدول العربية الأقل نموًا، فقد بلغ فيها معــدل الفقــر عام 2022 نحــو 48.6 % مقارنة بـ 40.1 % عــام 2019، ويتوقع أن يصل معــدل الفقر بهذه البلدان إلى 48.7 % عــام 2023. أما البلدان العربية المتأثرة بالنزاع، فقد بلغ فيها معدل الفقر 50.6 % عام 2022، مقارنة بـ 42.8 % عام 2019، ويتوقع أن يصل معدل الفقر بهذه البلدان إلى 51.7 % عام 2023.

أما عن الفقر في تركيا، حيث نالت قضية الفقر في تركيا اهتمامًا كبيرًا، في ظل ارتفاع معدلات التضخم في عام 2022، وبخاصة بعد البيانات المتتالية التي أصدراتها النقابات العماليــة، والتي تشير إلى معدلات الفقر للأسر أو مستويات الدخول، ومطالبتها بأن يلبي

(1) منظمة الأسكوا، تقرير مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، موجز.. 2021 – 2022، ص 19.

الحـد الأدنى للأجـور، متطلبات تجاوز حد الفقر. وكانت بيانـات البنك الدولي توضح أن معـدل الفقـر في تركيا علام 2021 بحدود 12.2%، مرتفعًـا عن معدل 2019 الذي كان بحدود 10.2 %[1]. وبلا شك أن تجاوز معدل التضخم، وانخفاض قيمة العملة المحلية إلى حد ما، في عام 2022، سوف يؤديان إلى ارتفاع معدل الفقر عما كان عليه في عام 2021، وإن كانت البيانات الرسمية تشير إلى انخفاض معدلات البطالة، وزيادة قيمة الحد الأدنى للأجـور، وهـو ما يخفف إلـى حد ما من اتساع رقعـة الفقر.وفي حالة خـروج الاقتصاد التركـي مـن دوامة التضخم خـلال عام 2023، ليكون عند معدلاتـه الطبيعية بحدود رقم واحد، فيعني هذا تخفيف حدة الفقر، والوصول إلى معدلات عام 2019، مرة أخرى.

وعـن الفقر في إيران فتفيد البيانات المتاحة عن مصادر رسمية إيرانية، نقلتها وسائل الإعـلام، أن قرابـة ثلث الشعب الإيراني يقع تحت خط الفقر في عام 2022، أي أن هناك حوالي 26 مليون إنسان يقع تحت خط الفقر، وتشير البيانات الحكومية إلى أن خط الفقر للأسـرة المكونـة من 4 أفـراد يبلـغ 177 دولار شهريًا، في عموم البـلاد، ولكن للعاصمة طهران معيار أخر، إذ يرتفع فيها نفس المؤشر لأسرة مكونة من 4 أفراد إلى 335 دولار[2].. ولا يحتاج الأمر إلى مزيد من الإيضاح في ظل التضخم الذي يعشه إيران، وكذلك العقوبات الاقتصادية، من أن الفقر ينتظر المزيد من الانتشار بين أفراد الشعب هناك.

- **المديونية العامة**

ارتفع الدين الحكومي للدول العربية، في عام 2022 إلى 1663 مليار دولار، وبما يمثل نسبة زيادة قدرها 4.6 % عما كان عليه في عام 2021، ويتوقع له أن ينخفض إلى 1657 فـي عام 2023، ومع ملاحظة ارتفاع قيمة الدين الحكومي للدول العربية في عام 2022، إلا أنـه انخفـض كنسبـة للناتج المحلي الإجمالـي، ففي عـام 2021 كان الدين الحكومي العربـي يمثـل 55 % من الناتج، بينمـا في عام 2022 انخفض إلـى 48.2 %، ويتوقع أن

(1) تركيا الآن، ارتفاع معدل الفقر في تركيا خلال جائحة كورونا رغم النمو الاقتصادي، 2021/4/27.
(2) المصدر: صحيفة اعتماد الإيرانية، https://bit.ly/3vEq353

يصـل إلى نسبة 47.1 % عام 2023. ويلاحـظ أن انخفاض نسبة الدين الحكومي للدول العربية بالنسبة للناتج المحلي، لم يأتي نتيجة قيام بعض الحكومات بسداد ما عليها، ولكن نتيجـة ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عـام 2022، بفضل ارتفاع أسعار النفط، وهو ما أدى كذلك إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لنفس العام. فالواقع يشير إلى أن الـدول العربية المأزومة ماليًا، تعاني مـن أزمة مديونية عالية، سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي (مصر، وتونس، لبنان)

أمـا إذا تناولنا الديـون الخارجية للدول العربية، فإن البيانـات تشير إلى أنها قد بلغت 1849 مليـار دولار في عام 2022، حيـث ارتفعت بنسبة 11 % عما كان عليه الوضع في 2021، ويمثل الدين الخارجي نسبة 54% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022، ويتوقع أن تكون قيمة الدين الخارجي للدول العربية 1724 مليار دولار عام 2023، وبنسبة تصل إلى 49.5% من الناتج لنفس العام.

نسبة الدين الحكومي[1] إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية

أداء عام 2022 وتوقعات عامي 2023 و2024

بيان	2022	2023	2024
بلدان مجلس التعاون الخليجي	29,9	25,8	21,9
البلدان العربية متوسطة الدخل	79,1	77,2	76,3
البلدان العربية المتأثرة بالصراع	59,4	49,8	43,7
البلدان العربية الأقل نموًا	78,1	47,3	36,4
إجمالي المنطقة العربية	49,7	45	41,7

المصدر: الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، موجز 2021 – 2022، ص 17.

(1) يشمل الدين الحكومي، الدين المحلي والدين الخارجي معًا.

والبيانـات التفصيلية للدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي بالدول العربية، تبين أن أعلى نسبة دين حكومي للناتج من بين دول الخليج هي دولة الإمارات في عام 2022 عند نسبة 131.3 %، وأقل نسبة هي البحرين 11.4 %. أما في الدول العربية متوسطة الدخل فنجد أن الأعلى نسبة للدين الحكومي إلى الناتج هي الجزائر بنسبة 92.2 %، والأقل بين هـذه المجموعة هـي الأردن بنسبة 66.4 %. أما مجموعة الـدول العربية المتأثرة بالصراع فنجد أن نسبة الدين الحكومي الأعلى إلى الناتج فهي سورية 63.2 % وأقلها ليبيا 20.5 %، وعـن الـدول العربية الأقل نمـوًا فكانت أعلاها موريتانيا بنسبة ديـن حكومي للناتج بلغت 83.2 % وأقلها جزر القمر 33.6 %.

وفي تركيا وحسب بيانات وزارة المالية فإن صافي الدين العام قدر بالعملة المحلية في عـام 2021 بنحـو 1.48 تريليون ليرة، بينما بلغ الدين العام الخارجي في نفس العام 442 مليـار دولار، ويلاحظ أن الديـن الخارجي لتركيا قد تراجع عما كان عليه في عام 2017، حيث بلغ في هذا التاريخ 450 مليار دولار. أيضًا فيما يتعلق بالدين الخارجي لتركيا، فهو ليـس دينًـا خالص مستحقًا على الحكومـة، بل هناك نصيب للقطـاع الخاص بلغ في عام 2021 نحو 236 مليار دولار، وبما يمثل نسبة 53.3 % من إجمالي الدين الخارجي[1].

وفـي إيران يبيـن تقرير البنك الدولي في أبريـل 2022، أن الدين العام بلغ 124 مليار دولار، وبمـا يمثـل 49.8 % مـن إجمالي الناتج عـام 2022/2021، وتمثل هـذه النسبة أفضـل ممـا كان عليه الوضع عام 2021/2020، حيث بلغت تلـك النسبة 52 %، ويتوقع البنـك الدولـي أن تتراجع نسبة الديـن العام للانتاج المحلي في إيـران إلى 46.4 % عام 2023/2022[2]. وبشـكل عـام مثلت العقوبـات الاقتصادية قيودًا شديـدة على الاقتصاد الإيران، فالناتج المحلي الإجمالي لإيران بلغ في عام 2017 نحو 486 مليار دولار، وبالتالي فوضـع الديـن ونسبته للناتج لابـد أن تأخذ في الاعتبـار الأوضاع التـي يعشها الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات.

(1) وزارة المالية التركية، تقرير إدارة الدين العام، ديسمبر 2022، ص 65 و66، https://bit.ly/KH1rZL3
(2) البنك الدولي، إيران: الأفاق الاقتصادية – أبريل 2022، https://bit.ly/3hV7dH3

- **التجارة الخارجية**

اتسم أداء التجارة الخارجية في الدول العربية وكذلك في إيران على مدار عقود، بارتباطه بأسعار النفط صعوديًا وهبوطًا، ولذلك وجدنا البيانات الخاصة بأداء التجارة الخارجية للدول العربية عام 2022 مرتفعة بنسبة تصل إلى 141 % مقارنة بما تحقق في عام 2021. فالبيانات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تفيد أن إجمالي التجارة الخارجية في السلع والخدمات للدول العربية في عام 2022، بلغت 3080 مليار دولار، مقارنة بـ 2390 مليار دولار في عام 2021. وكان أداء الصادرات من السلع والخدمات عام 2022 بقيمة 1.77 تريليون دولار، بينما بلغت الواردات من السلع والخدمات في نفس العام 1.31 تريليون دولار، وبذلك تحقق فائضًا في إجمالي تجارة السلع والخدمات عام 2022 عند 460.6 مليار دولار، مقارنة بـ 190.8 مليار دولار، ويتوقع أن يتراجع هذا الفائض في 2023 إلى 354 مليار دولار.. وتُرجع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الزيادة المتحققة في التجارة العربية للسلع والخدمات عام 2022 إلى ارتفاع أسعار النفط، وتذكر أن الدول النفطية العربية التسع حققت فائضًا تجاريًا في عام 2022 بسبب ارتفاع أسعار النفط.

وكان من الطبيعي أن تتركز التجارة الخارجية من السلع والخدمات في 6 دول، تستحوذ على نسبة 77.8 % من إجمالي تجارة السلع والخدمات بالمنطقة العربية، وهي دول نفطية، تصدرتها الإمارات بنسبة 29.4 % من إجمالي قيمة التجارة للمنطقة، ثم السعودية بنسبة 21.7 %، ثم العراق 8.4 %.

وفي حدود المتاح من بيانات تخص التجارة الخارجية لإيران، أفادت بيانات البنك الدولي أن صادرات إيران من السلع والخدمات في عام 2022/2021 بلغت 22.1 مليار دولار، وبما يمثل نسبة 8.9 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت واردات إيران من السلع والخدمات في نفس العام 56.7 مليار دولار، وبما يمثل نسبة 22.8 % من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في نفس العام. وفيما يتعلق بالعام 2023/2022 تشير

تقديـرات البنـك الدولي إلى أن تكون صادرات إيران من السلع والخدمات عند نسبة 8.7 % مـن الناتـج، بينما الواردات مـن السلع والخدمات ستكون بحـدود 5.1 % من الناتج، وهو مـا يعكـس أن التوقعات بشأن واردات إيران من السلـع والخدمات في عام 2023/2022 ستشهد تراجعًا كبيرًا مقارنة بما كانت عليه في عام 2022/2021.

أمـا تركيا فتوضح البيانات الرسمية أن إجمالي التجارة السلعية للبلاد في عام 2022، قد بلغ 613 مليار دولار، منها 360 مليار دولار تخص الواردات السلعية، بينما الصادرات السلعيـة قد بلغـت 253 مليار دولار، وبذلك فهناك عجزًا في الميـزان التجاري بلغ 107 مليار دولار، ومما يعظم من العجز التجاري لتركيا بشكل عام، هو فاتورة استيراد الطاقة، وبخاصة في عام 2022 التي شهدت ارتفاعًا كبيرًا في أسعار النفط بالسوق الدولية[1].

ثانيًا: الحرب الروسية على أوكرانيا وتداعياتها الاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط

فـي أواخـر شهر فبرايـر 2022، بدأت روسيـا حربها على أوكرانيـا، ليدخل الاقتصاد العالمـي فـي موجة جديدة من الأزمـات الاقتصادية، وقد بدأت هـذه الحرب، والاقتصاد العالمي لم يتعاف بعد من التداعيات السلبية لأزمة جائحة فيروس كورونا. وأصبح الرهان لاستشـراف مستقبل الاقتصاد العالمي، وفي معظـم الأقاليم المختلفة، ومن بينها منطقة الشـرق الأوسـط، يتوقف علـى مصير هذه الحـرب، فإطالة أمد الحـرب، يعني مزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، بينما الوصول إلى إنهاء هذه الحرب من شأنه أن يعيد حالة التفاؤل بشأن تعافي الاقتصاد العالمي.

ولكـن علينـا ألا نستبعد استراتيجيات إدارة الأزمة عسكريًـا من قبل روسيا من جانب،

(1) تم تجميع إجمالي التجارة السلعية لتركيا من صادرات وواردات، من خلال البيانات المنشورة على موقع معهد الإحصاء التركي للفترة من يناير – نوفمبر 2022، https://ly.bit/kr6bjy3 ، و https://ly.bit/IXf9zl3 ، والبيانات الخاصة بشهر ديسمبر من موقع وزارة التجارة التركية https://ly.bit/iQuQO1 3 ، وقام الباحث بتجميع البيانات، للوصول لنتائج إجمالية لعام 2022.

وأميركا والغرب من جانب آخر، وما سيعكسه ذلك من دلالات اقتصادية على الصعيد العالمي، وعلى منطقة الشرق الأوسط كذلك. فثمة قراءة تذهب إلى أن أميركا والغرب يراهنان على مد أمد الصراع في إطار الإسلحة التقليدية، بحيث يتم استنزاف الاقتصاد الروسي في تلك الحرب، وتضطر روسيا تحت ضغط المشكلات الاقتصادية أن تمد يدها لانهاء الحرب، عبر بوابة التفاوض السياسي، ولكن في إطار هذا السيناريو، ستقبل روسيا بشروط المنهزم، ومن ثم سيعاني اقتصادها بشكل كبير، وسوف يمكن هذا الأمر للاقتصاد الأميركي والرأسمالي بشكل كبير من إحكام السيطرة على مقدرات الاقتصاد العالمي، الذي يرى البعض أن ثمة نظامًا عالميًا جديدًا يتبلور بشأنه. ولكن القراءة الأخرى، هي ألا يسلم بوتين باستراتيجية أميركا وأوروبا، ويستمر في الحرب محققًا أكبر حسائر ممكنة لأوكرانيا وحلفائها (أوروبا وأميركا)، ولو استدعى الأمر استخدامًا تكتيكيًا أو كاملًا للسلاح النووي، وهو أمر عواقبه وخيمة على الجميع، ولكن الحرب، لا تعرف تحكيم المنطق في بعض الحالات التي يرى فيها من يديرها أن الأمور لابد أن تنتهي لصالحه، بغض النظر عن قواعد اللعبة.

كانت هناك قراءات بشأن توظيف روسيا لورقة النفط والطاقة بشكل رئيس ضد أوروبا، وأن أوروبا ستمر بموسم شتوي قارس، يؤدي إلى تدمير حياة شعوبها اقتصاديًا واجتماعيًا، وبالفعل شهدت الشهور الأولى بعد بداية الحرب الروسية على أوكرانيا تصاعدًا كبيرًا في أسعار النفط والغاز، فتجاوز سعر برميل النفط سقف 125 دولار، وراهن البعض على وصل سعر برميل النفط إلى 300 دولار. ولم تكتف أوروبا وأميركا بآلية فرض العقوبات على روسيا ماليًا وتجاريًا، بل التفتت إلى جوهر قضية الصراع، وهو أمر تأمين الطاقة، فبدأت أوروبا في إجراءات تنسيقية، تستهدف ترشيد استهلاك الطاقة من جهة، ومن جهة أخرى العمل على وجود شبكة تنسق من خلالها عمليات شراء النفط والغاز، وبالفعل نجحت هذه الخطوة إلى حد بعيد، ثم كانت النتيجة بأن تراجعت أسعار النفط والغاز بمعدلات ملحوظة، واقترب سعر برميل النفط إلى ما بين 80 – 85 دولار للبرميل من خام برنت، ونحو ما بين 75 – 79 دولار للخام الأميركي. وبعد أن كان تقدير البعض بأن

ألمانيا سوف تُظلم في الشتاء، وجدنا ألمانيا تتبنى الخطة البديلة، وتعيد تفعيل محطات إنتاج الطاقة باستخدام الفحم، وكذلك تأجيل خطط تفكيل المفاعلات النووية المنتجة للكهرباء، حتى توصلت ألمانيا في بداية يناير 2023 إلى الاستغناء التام عن وارداتها من النفط والغاز من روسيا، وبطبيعة الحال أن الخطط المحلية لتدبير الطاقة، صاحبها تغيير مصدر الحصول على الطاقة من روسيا إلى الأسواق الأخرى في المحيط العالمي.

ولا يعني هذا أنه الأمر قد انتهى بالنسبة لأوروبا، في الاستغناء الكامل عن النفط والغاز من روسيا، ولكن الأمر يعكس أن هناك خطط لإدارة الحرب والصراع عبر بوابة النفط.. والجدير بالذكر أن أزمة الطاقة كبدت الاقتصاد الأوروبي تكاليف باهظة. وهنا يمكننا الإشارة إلى تصريحات كريستيان ليندنر وزير المالي الألماني، حول عدم اعتماد بلاده على روسيا في توفير احتياجتهم من النفط، وهو تصريح لم يأت من فراغ[1]، ولكن أتى بعد أن تم الوصول لنتائج إيجابية لاستراتيجيتهم لمواجهة الأزمة. فقد كانت ألمانيا تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من الغاز الطبيعي، وأكثر منثلث احتياجاتها من النفط من روسيا.

إن الآثار التي خلفتها الحرب الروسية على أوكرانيا، على الصعيد الاقتصاد العالمي لم تكن سهلة، فأزمة التضخم التي شهدها العالم خلال 2022 -والتي لن تقضي في عام 2023- ألقت بظلالها السلبية على جميع اقتصاديات العالم، وشهدت كل من أميركا وأوروبا معدلات من التضخم غير مسبوقة، ولقد كان لارتفاع معدلات التضخم بأميركا لتصل إلى 10 %، دلالتها السلبية على انتخابات الكونجرس ومجلس الشيوخ، حيث أتت نتائج الحزب الديمقراطي الذي ينتمي إليه الرئيس بايدن على غير ما يرام، وخسر الحزب رئاسة الكونجرس.

أيضًا اشتعلت أزمة الغذاء على الصعيد العالمي، وبخاصة أسعار الحبوب وزيوت الطعام والأسمدة، باعتبار أن روسيا وأوكرانيا من أهم مصدري هذه السلع، واشتعال الحرب الروسية على أوكرانيا، وفي الشهور الأولى، أعاقت الحرب حركة الإنتاج والتصدير داخل

(1) BBC عربي، روسيا وأوكرانيا: ألمانيا تقول أنها لم تعد تعتمد على واردات الطاقة من روسيا، 2023/1/19.

الأأراضـي الأوكرانيـة، كما هـددت الحرب الملاحة بشكل رئيس داخـل البحر الأسود في المحيط الإقليمي في المياه لكل من روسيا وأوكرانيا، ومن هنا ارتفعت أسعار تلك السلع، كمـا استفحلت أزمة ارتفـاع أسعار النقل والتأمين، التي لم تهـدأ بعد، بسبب أزمة جائحة فيروس كورونا، منذ نهاية عام 2019 وخلال عام 2020. ولم يكن من مخرج لتلك الأزمة، سوى اتفاقية اسطنبول التي نجحت دولة تركيا في إبرامها بين الطرفين، تحت رعاية الأمم المتحدة، فبدأت كلا الدولتان في تصدير ما لديها من مخزونات راكدة من الغذاء والنفط، وهو ما ساعد بشكل ملحوظ في تهدئة الأسعار في السوق الدولية، حتى أن أسعار الغذاء عادت إلى مستويات ما قبل أزمة كورونا.

وعلـى الرغم من تماسـك روسيا البادي اقتصاديًا، إلا أنهـا بالفعل مستنزافة، وتضطر لإجـراءات استثنائيـة فيما يتعلق بحماية سعر الصرف، وأوضـاع أسواق المال، كما لجأت إلـى ما يعـرف باستراتيجية «النفط الرخيص» التي استفادت منهـا كل من الصين والهند بشـكل كبيـر، وكذلـك دول أخرى، وهو ما جعـل روسيا تصدر حصة مـن نفطها وفق هذه الاستراتيجيـة بأسعـار تقـل 30 دولار للبرميل عـن الأسعار المعلنة فـي السوق الدولية[1]. كمـا أن الأليـات التي لجأت إليهـا روسيا لمواجهة العقوبـات الاقتصادية، لم يتم التجاوب معهـا بالشكل المطلـوب، مثل محاولات إيجـاد نظام مالي بخلاف «سويفـت» أو تسويات المعامـلات المالية والتجاريـة بغير الدولار الأميركي، أو تحويل جزء كبير من احتياطياتها النقديـة إلى الذهب. وتكاد تكون هذه البدائل محصـورة في الاختيار الروسي، ومعاملات محدودة من بعض الدول. وبلا شك أن تجميد أرصدة روسيا من النقد الأجنبي في أوروبا وأميركا[2]، جعلها في موقف صعب، وإن كانت روسيا قد اتخذت خطوات مماثلة تجاه بعض الاستثمارات والمؤسسات الاقتصادية داخل أراضيها، والتي تعود ملكيتها لأوروبا وأميركا.

قـد يكـون الحديث عن خسائـر الطرفين في هـذه الحرب، متعـدد الجوانب، ويصعب

(1) العربية نت، روسيا تبيع النفط بخصم 30 دولًا عن خام برنت،2022/4/17.
(2) في منتصف مارس 2022، أعلن أنطوان سيلوانوف، وزير المالية الروسي، أنه حجم احتياطي الذهب والنقد الأجنبي للبنك المركزي الروسي، الذي تم تجميده بسبب العقوبات الغربية يبلغ نحو 300 مليار دولار. المصدر، روسيا اليوم https://bit.ly/kGBKpu3

حصره، ولكن المؤكد أن استمرار السيناريو الحالي، سيكون في صالح أميركا وأوروبا على الصعيد الاقتصادي، بسبب كبر اقتصاديهما، واستطاعتهما الاستمرار لفترة أطول، على عكس روسيا التي يستنزفها عنصر الزمن في تلك الحرب. ولكن هذه النتيجة تعتمد على أن استمرار الحرب الروسية الأوكرانية سيكون في إطار الأسلحة التقليدية.

العلاقات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط مع روسيا وأوكرانيا

مثلت فترة ما بعد العولمة مرحلة جديدة تراجعت فيها العلاقات الروسية العربية، بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي، ومحاولة روسيا إعادة لملمت أوضاعها في الشئون الداخلية، وترتيب ملفاتها الخارجية، وكانت فترة بوتين، هي فترة إعادة روسيا إلى محيطها الدولي، وإن كانت هذه المرة كقوة إقليمة وربما دولية، ولكن ليس كقطب فاعل في إدارة النظام العالمي. ويلاحظ بعد فترة تراجع ثورات الربيع العربي، إعادت روسيا العديد من ملفاتها في منطقة الشرق الأوسط. والمعلوم أن روسيا والدول العربية، كانا يمثلان طرفين متنافسين اقتصاديًا، سواء من حيث طلبهما للاستثمارات الأجنبية من أميركا أو الغرب، أو استيراد التكنولوجيا، أو تصدير المواد الأولية، وبخاصة النفط والغاز الطبيعي، إلا أن روسيا مثلت محورًا مهمًا للدول العربية، من خلال لجوء بعض الدول إليها كورقة لإعادة توزان علاقة الدول العربية مع أميركا والغرب، أيضًا مثلت روسيا أحد مصادر الحصول على الأسلحة بالنسبة لبعض الدول العربية، وكذلك اعتماد العديد من الدول العربية على استيراد الحبوب والأسمدة من روسيا.

أما أوكرانيا فكانت مصدرًا مهمًا لتصدير بعض السلع التقليدية للمنطقة العربية، مثل الحديد، والحبوب، وكذلك زيوت الطعام، وبخاصة بالنسبة لمصر. ومما أثر بشكل كبير في واقع الاقتصاد العالمي بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، أن الدولتان تقدمان 25 % من صادرات القمح على مستوى العالم، وكذلك صادرات البلدين من النفط والغاز، فروسيا كانت تبلغ صادراتها من النفط 4.7 مليون برميل يوميًا، وصادراتها من الغاز

فـي عـام 2021 بلغت 8.9 تريليـون قدم مكعب[1]، وكذلك تصدير الأسمـدة الروسية، التي تسبـب وقـف تصديرها عقب الحرب فـي ارتفاع أسعـار الغذاء في السـوق الدولية، كما كانت أوكرانيا تشغل المرتبة السادسة عالميًا في مجال صادرات الحبوب، ومثلت منتجات القطاع الزراعي 45 % من إجمالي صادراتها في عام 2021، والجدير بالذكر أن واردات مصـر مـن أوكرانيا في عام 2020 بلغت 1.37 مليار دولار، وكذلك بلغت واردات تركيا من أوكرانيا في نفس العام بلغت 1.07 مليار دولار[2].

والعلاقـات التجارية والاقتصادية التركية مع روسيا، ممتدة منذ سنوات، بسبب اعتماد تركيـا علـى استيـراد النفط والغاز مـن روسيا، وكذلك مـرور خط أنابيـب السيل التركي لتصديـر الغـاز الروسي إلى أوروبا، فضلًا عن تنفيذ روسيـا لمحطات نووية ذات أغراض سلميـة لصالح تركيا، كما تمثـل السياحة الروسية لتركيا، من الروافد المهمة. إلا أن أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا زادت من حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وهو ما عكسته بيانات التجارة السلعية بين البلدين، حيث بلغت الواردات التركية من روسيا فـي عـام 2022 قرابة 62.3 مليـار دولار خلال الفترة من يناير – نوفمبر 2022، وذلك حسب بيانات معهد الإحصاء التركي، كانت الواردات التركية من روسيا هي الجانب الأكبر فـي قيمة التبـادل التجاري مع روسيا، حيـث بلغت واردات تركيا مـن روسيا خلال الفترة 54.3 مليار دولار، بسبب مضاعفة تركيا وارداتها النفطية من روسيا، مقارنة بما كانت عليه فـي عـام 2021، أما صادرات تركيا إلى روسيا فكانت بقيمة 8 مليارات دولار. وفي مجال السياحة أفادت المصادر الروسية، أن السائحين الروس الذين توافدوا على تركيا في عام 2022 بلـغ عددهم 5.3 مليـون سائح. وهو العدد الأكبر من بين دول الشرق الأوسط التي استقبلـت السائحيـن الروس خلال العام[3]. كما أفادت احصـاءات رسمية تركية أن الروس مثلـوا أكبـر مشترى للعقارات في السوق التركي خلال عام 2022، بنحو 16.3 ألف منزل، وهـو مـا يمثل زيـادة نسبتها 203 % مقارنـة بمشتريات الروس من العقـارات بتركيا في

(1) نبض، صادرات روسيا من النفط والغاز والفحم، 2022/4/24.
(2) الجزيرة نت، ثروات واسعة وسلة غذاء عالمية .. مخاوف الحرب تهدد صادرات أوكرانيا إلى العالم، 2022/2/12.
(3) المصري اليوم، أتور: تركيا الأولى والإمارات الثالثة ومصر الرابعة في عدد السائحين الروس لعام 2022، 2023/1/5.

عـام 2021[1]. وترتبـط الشركات التركيـة باستثمارات في روسيا في مجـالات الإنشاءات والسياحـة، كما مثلـت المنتجات الكيماوية أهـم المنتجات التصديرية مـن تركيا لروسيا خلال عام 2022، وثمة خطوة مهمة تم اعتمادها خلال عام 2022 بين البلدين، وهي دفع تركيـا لجـزء من قيمة وارداتهـا النفطية بالروبل الروسي، وتوسيـط العملات المحلية في تسوية بعض المعاملات التجارية بين البلدين[2].

وتشيـر الإحصـاءات للعلاقة الاقتصاديـة بين روسيا وإيران إلى أرقـام متواضعة، على الرغـم من زيادة التبادل التجاري فـي عام 2021 لحوالي 81.7 % عما كان عليه في عام 2020..وتقـدر قيمـة التبادل التجاري في عام 2021 بـ 4 مليارات دولار، إلا أن البيانات المنشورة في ديسمبر 2022، تفيد بأن التبادل التجاري بين روسيا وإيران خلال الفترة من ينايـر – أكتوبـر 2022، تجاوز بقليل ما تحقق بين البلدين في عام 2021 بكامله[3]. وقد لا تساعـد الأوضاع المشتركة بين البلدين –كونهما يعانيان من عقوبات اقتصادية– في زيادة العلاقـات الاقتصاديـة، فضلًا عن وجود درجة عالية من التنافسيـة بين اقتصاد البلدين، لكونهمـا يعتمدان على الصادرات النفطية، فضلًا عن الفقر التكنولوجي المشترك بينهما، ولكـن قد يكون هناك تعاون مشترك بين البلديـن فيما يخص الجوانب العسكرية، وهو ما وضح بشكل كبير خلال استخدام روسيا مسيرات إيرانية في الحرب على أوكرانيا.

وفيما يخص العلاقات الاقتصادية الروسية العربية، نجد أنها محدودة مقارنة بعلاقات المنطقـة مـع دول وتكتلات أخـرى، فمن خلال البيانـات المنشورة بالتقريـر الاقتصادي العربـي الموحد لعام 2022، لانجـد ان روسيا ضمن الشركاء التجاريين للمنطقة العربية، سـواء فيمـا يتعلق بالصادرات أو الواردات. وذلك بسبب مـا ذكرنا من حالة التنافسية بين الاقتصادين الروسي والعربي، وبخاصة الاقتصاديات النفطية، وحسب ما تبينه تصريحات مسئولين روس، فإن قيمة التبادل التجاري بين روسيا والمنطقة العربية كانت في نهاية عام

(1) الشرق، اروس يكتسحون سوق عقارات تركيا الأعلى نشاطًا في عام 2022، 2023/1/17.
(2) العربي الجديد، تركيا تدفع ثمن جزءًا من وارداتها من الغاز الروسي بالروبل، 2022/8/6.
(3) روسيا اليوم، بيانات تظهر حجم التجارة بين روسيا وإيران، 2022/12/5

2021 مـا يزيد بقليل عن 18 مليـار دولار[1]، وتكاد تنحصر التجارة الروسية العربية في 4 دول عربية (الإمارات، ومصر، والمغرب، والسعودية) حيث تستحوذ هذه الدول على 73 % من قيمة التجارة بين روسيا والمنطقة العربية، وحسب تقديرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمـار، فإن الصـادرات السلعية الروسية للدول العربية تمثل نسبة 1.4 % من إجمالي الواردات العربية. وتضم الصادرات الروسية للمنطقة العربية مواد غذائية تمثل 35% من إجمالـي الصادرات الروسية للمنطقة العربيـة، والسلع المصنعة بنسبة 26.4 %، والوقود 18.6 %، والأحجـار الكريمـة 10.2 %. أما الصادرات العربية لروسيا فتتمثل في خامات ومعـادن 54 %، وسلـع مصنعـة 40 %، وخامات زراعيـة 4.2 %. أما عـن الاستثمارات الروسيـة في المنطقة العربية، فتقدرها دراسـة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أنها بلغت 64.4 مليار دولار خلال الفترة 2003 – 2021، وفرت ما يزيد عن 34.2 ألف فرصة عمل، بينما الاستثمارات العربية في روسيا خلال نفس الفترة، فقد بلغت 3.8 مليار دولار، وأتاحت نحو 12 ألف فرصة عمل[2].

التداعيات الاقتصادية على المنطقة العربية نتيجة الحرب الروسية على أوكرانيا

تنوعـت التداعيات الاقتصادية بالمنطقة العربية، نتيجة الحرب الروسية على أوكرانيا، فهناك الدول النفطية، التي استفادت من ارتفاع أسعار النفط، وأيضًا تضررت الدول غير النفطيـة، بسبب ارتفـاع فاتورة أسعار النفط والغذاء، وأما أكبـر المتضررين في المنطقة العربية، فهم الدول العربية الأقل نموًا، أو الأشد فقرًا.

الدول النفطية، تضم منطقة الشرق الأوسط 9 دول عربية نفطية بالإضافة إلى إيران، وقـد كان لارتفـاع أسعار النفط خلال عام 2022 –وصل سعـر البرميل في المتوسط 98 دولار– آثار إيجابية على تلك الدول، وإن كانت إفادة إيران من هذه الطفرة محدودة بسبب

(1) SPUTNIKعربي، حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية يتجاوز 18 مليار دولار عام 2021، 2022/1/27.
(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، «علاقات الاستثمار والتجارة والتمويل بين الدول العربية وروسيا»، ص 5، 12 و14.

العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وعدم تمكينها من تصدير حصتها التصديرية، التي كانت بحدود 3.5 مليون برميل يوميًا قبل فرض العقوبات. وتقدم الدول العربية النفطية 28.4% من حجم الإنتاج العالمي من النفط، كما تقدم نحو 14.9 % من إنتاج الغاز العالمي.

وفي إطار ما ذكرنا من تنوع التداعيات على اقتصاديات دول المنطقة، فإننا نشير فيما يلي إلى تلك التداعيات، بما فيها من إيجابيات وسلبيات، وفق ما يلي:

- ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي للدول العربية في عام 2022 بنسبة 19 %، مقارنة بعام 2021، حيث بلغ إجمالي الاحتياطيات العربية إلى 1.18 تريلون دولار في عام 2022، ولكن يلاحظ أن هذه الاحتياطيات تركزت بنسبة 78.6 % خلال عام 2022، في 5 دول عربية هي (السعودية 532 مليار دولار، والإمارات 161 مليار دولار، والعراق 94.7 مليار دولار، وليبيا 78.4 مليار دولار، وقطر 63.5 مليار دولار).

- حققت 6 دول عربية فائضًا في حساباتها الجارية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي الكويت 29.1 %، وقطر 21.2 %، وليبيا 16.6 %، والعراق 16.3 %، والسعودية 16 %، والإمارات 14.7 %.

- حققت 9 دول نفطية عربية فائضًا في ميزانها التجاري، بسبب ارتفاع أسعار النفط، ومتغلبة من خلال ارتفاع سعر النفط على سلبية ارتفاع أسعار الغذاء أو ارتفاع أسعار الفائدة في السوق الدولية، وعلى رأس قائمة الدول التي حققت فائضًا تجاريًا في عام 2022، السعودية بـ 195 مليار دولار، ثم الإمارات 129 مليار دولار، ثم قطر 71.4 مليار دولار، ثم العراق 50.4 مليار دولار، ثم الكويت 49.8 مليار دولار، ثم باقي الدول النفطية العربية بمبالغ أقل لكنها إيجابية.

- سجلت 7 دول نفطية عربية فائضًا في موازناتها العامة خلال عام 2022، بسبب ارتفاع أسعار النفط، وكانت في مقدمة تلك الدول ليبيا بنسبة 15.8%، والكويت

14.1 %، وقطـر 12.5 %، والعـراق 11.1 %، والإمـارات 7.7 %، وعمـان 5.5%، وكذلك السعودية 5.5 %.

- على الجانب الآخر تسببت الأزمة الخاصة بالحرب الروسية على أوكرانيا، في ارتفاع معدل التضخم في نحو 17 دولة عربية خلال عام 2022، بسبب ارتفاع أسعار النفط والغذاء، وكانت أعلى خمس دول عربية بالنسبة للتضخم هي لبنان، والسودان وسورية واليمـن والجزائـر، والجديـر بالذكر ان التضخم في تركيا انتهـى في ديسمبر 2022 بمعـدل 64 %، وفـي إيران بأكثر مـن 40 %. أيضًا وجد أن كل مـن لبنان والسودان وسوريـة واليمن يعانون مـن معدلات مرتفعة من التضخم قبـل أزمة الحرب الروسية علـى أوكرانيـا، وأمـا الجزائر، فيمكنها إذا مـا ظلت أسعار النفـط مرتفعة، أن تعالج قضية التضخم في عام 2023.

- ألقـت الحـرب الروسية علـى اوكرانيا في بدايتها بتوقع وجود أزمـة كبيرة لبعض البلدان العربيـة المستوردة للقمح والحبوب من روسيا وأوكرانيا، وبخاصة مصر والجزائر ولبنان واليمـن وتونس، فمصـر المستورد الأول للقمح على مستوى العالـم، تليها الجزائر، وكان يخشى من توقف تام للإمدادات[1]، وبالتالي استمرار أسعار القمح والحبوب وزيوت الطعام، وهـو مـا أرهق بالفعل موازنات هذه الدول لبعض الوقت من عام 2022، وبخاصة في ظل أزمتها التمويلية، ولكن بعد أن هدأت أسعار كل من النفط والغذاء في الشهور الأخيرة من عام 2022، خفت حدة الأزمة، ولكنها لم تنته، فلا يعلم مسار تلك الحرب، أو التنبؤ بأدائها خـلال الفتـرة القادمة، وهو ما يضع هذه الدول تحت ضغط أجندة الغذاء المستورد، إلى أن تنتهـي هـذه الحرب، أو تجـد هذه الدول مصادر أخرى لتدبيـر غذائها بعيدًا عن دول الحـرب، وداعميهـم. الجدير بالذكر أن الفجوة الغذائية فـي العالم العربي تقدر بـ 44.1 مليار دولار حسب أرقام 2020[2]، ومن المتوقع في ظل أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا، أن تقفز تلك الفاتورة لتقديرات أعلى مما كانت عليه في عام 2020.

(1) فرنس 24، كيف تهدد الحرب الروسية على أوكرانيا الأمن الغذائي في عدة دول عربية؟، 2022/3/2
(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ص 83.

- تأثـرت الدول العربية غير النفطيـة، بشكل كبير بسبب فاتورة واردات النفط والغذاء، فـي ظل ارتفاع أسعارهما، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، ومن تلك البلدان مصر، والأردن ولبنـان وسورية، وهو ما ظهر بجلاء في عجز ميزان المدفوعات بهذه الدول، كمـا ساهم في تفاقـم المشكلات التمويلية وعدم توفر العمـلات الأجنبية، وتصاعدة حدة تراجع عملتها المحلية[1]. حتى ما يأتي لهذا البلدان من تحويلات العاملين بالخارج، لـم يكن كافيًا لردم الفجوة الدولاريـة الناتجة عن التداعيات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية.

- أيضًـا الـدول العربية الأقل نمـوًا (الصومال، السـودان، موريتانيا، اليمـن، الأراضي الفلسطينيـة المحتلـة) عانت مـن تفاقم أزمة الغـذاء، وزيادة مشكلاتهـا الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

- تبايـن الأثر على قطـاع السياحة بالنسبـة لاقتصاديات الشـرق الأوسط بعد الحرب الروسيـة الأوكرانية، فـي البداية، كانت التوقعات سلبية، لوقـف تدفق السائحين من روسيـا وأوكرانيـا إلى دول المنطقة، ولكن بعد ذلك تبيـن أن هناك دول مستفيدة من التدفـق السياحي من روسيا وأوكرانيا، مثل تركيـا والإمارات ومصر، والمغرب، ولكن يخشـى أن يكـون عام 2022 هـو عام خروج سائحيـن من روسيـا وأوكرانيا مع عدم العـودة ومحاولـة الاستقرار خارج البلدين، وهو ما يعنـي أن السنوات القادمة، 2023 وما بعدها قد تشهد شبه توقف لتدفق السائحين من روسيا وأوكرانيا لدول المنطقة، بسبـب التداعيـات السلبية للحرب على مواطني الدولتيـن، أو صعوبة الخروج منهما، فضلًا عن فتح الدول الأوروبية للجوء المواطنين الأوكرانيين، ومنحهم مزايا اجتماعية عديدة.

- من الآثار السلبية التي خلفتها الحرب الروسية الأوكرانية على المنطقة، عودة الطلاب

(1) مدونات البنك الدولي، ضغوط متفاقمة: الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2022/7/3.

العـرب الدارسين من روسيا وأوكرانيا[1]، مخافة تطورات الحرب السلبية، وهو ما حرم البعض من استكمال دراستهم خلال عام 2022، فالبعض منهم توجه لدول أخرى مثل تركيا أو مصر أو بعض دول أوروبا، وبخاصة أولئك الذين كانوا يدرسون في أوكرانيا، أمـا من كانـوا يدرسون في روسيـا وبخاصة في السنوات النهائيـة، فقد عادت نسبة كبيـرة منهم لروسيا لاستكمال دراستهم في العـام الدراسي 2023/2022، وبخاصة أن هؤلاء الطلاب يواجهون صعوبات لاستكمال دراستهم في أوطانهم، لأوضاع إجرائية تخص التعليم، أو أوضاع سياسية.

- أمـا في تركيا وإيـران، فنجد أنه في تركيا كان أثر ارتفاع أسعار النفط واضحًا بسبب أزمـة الحرب الروسية على أوكرانيا، وعمل على استمرار موجة التضخم، التي أربكت حسابات الحكومة التركية، وأثرت بشكل واضح في الشارع التركي، بسبب ارتفاع إيجارات المساكن، وارتفاع تكاليف المواصلات والخدمات الأساسية (الغاز، والكهرباء، والماء)، وإن كانـت تركيـا دولة منتجة للغذاء بنسبة كافية، إلا أن ارتفاع أسعار الطاقة أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء بشكل عام. كما أن الأزمة كان لها وجه أخر إيجابي بالنسبة لتركيا، تمثلـت في تدفـق فئة من القادرين فـي كل من أوكرانيا وروسيـا للإقامة الدائمة في تركيا، سواء من خلال شراء منازل، أو الإقامة في الفنادق، مما أدى إلى انعاش قطاع السياحـة، ولـم يقتصر الأمر على أوكرانيا وروسيا فقط، بـل امتد لبعض دول أوروبا، هروبًـا من ارتفاع تكاليـف التدفئة هناك، فأتوا إلى تركيا لقضاء الشتاء بها، وبخاصة المتقاعديـن الأوروبيين. ومـن جانب آخر أعلنت تركيا أنها لـن تشارك في العقوبات الاقتصاديـة الغربية المفروضة على روسيا[2]، ويعد الموقـف التركي مقدرًا لمصالحه الاقتصاديـة والتجارية مـع روسيا، من خلال الحصول على النفـط والغاز الروسيين، وكذلـك السياحة، ومقدرات أخرى تتعلق بالأوضـاع الجيوسياسية في المنطقة، وتعد كل من روسيا وتركيا ضالعين فيها، وإن كانت بعض الشركات والكيانات التركية تتلقى

(1) عربي بوست، ليس القمح والنفط فحسب..7 طرق تؤثر بها الحرب الروسية الأوكرانية على الشرق الأوسط، 2022/2/26.

(2) روسيا اليوم، الرئاسة التركية: لن نشارك في العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، 2023/1/14.

تهديـدًا بفرض عقوبات عليها من قبل أميـركا، بسبب التعامل مع الشركات الروسية، وهو ما تعده أميركا خرقًا للعقوبات المفروضة على روسيا.

- وفـي إيران كانت التداعيات الخاصـة بالحرب الروسية على أوكرانيا، غير جيدة، وإن كانـت إيران حصلت على بعض العوائد المرتفعة لصادراتها النفطية المحدودة ، حتى وإن استطاعـت إيران تصدير بعض الكميات من نفطهـا عبر البوابة الخلفية، لتفادي العقوبـات الاقتصادية، إلا أنهـا كميات غير كافية لتغطية احتياجات الشعب الإيراني، الذي تضرر من ارتفاع معدلات التضخم وتراجع العملة المحلية، وبالتالي اتساع رقعة الفقر.

- **استشراف أداء اقتصاد المنطقة في 2023**

يحدد الحديث عن استشراف الأداء الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط، عدة أمور منهـا استقـراء مؤشرات أداء الاقتصـاد العالمي وانعكاساتها علـى المنطقة، والثاني دلالات مـا يمكن أن تسير عليـه المنطقة من سياسات اقتصادية، فضلًا عن محيطها العـام، حيث يُعد محدد غياب الاستقرار السياسي والأمني، أحد أهم المؤشرات على طبيعة أداء اقتصاديات المنطقة في عام 2023 وما بعدها.

تحمـل تقديـرات المؤسسـات المالية الدولية (البنـك والصنـدوق الدوليان) رؤية متشائمـة بشـأن أداء الاقتصاد العالمـي في عام 2023، وتعتبـر التحديات أمام نمو الاقتصاد العالمي، تتمثل في ثلاثة أمور، هي الحرب الروسية على أوكرانيا وتداعيات السلبيـة علـى الاقتصاد العالمي، وكذلـك استمرار معدلات التضخـم عند مستويات مرتفعة، وثالث تلك التحديات تباطؤ النمو في الصين. وكون اقتصاديات المنطقة تدور فـي فلك الاقتصاد العالمي، ويعتبر دورهـا في إطار المحاور وليس المركز، أو بتعبير أدق هي اقتصاديات تابعة، ولا يُعتد بتأثيرها في المحيط العالمي اقتصاديًا.

ولكـن قـد يلفت نظر البعض الدور الذي لعبته «أوبك+» في أزمة الطاقة خلال عام

2022، وما اتخذته من قرارات بشأن الاستمرار في تحديد سقف إنتاجها عند حدود متدنيـة، لا تلبي رغبـات ومطالبات أميـركا والغرب، وبخاصـة أن السعودية من أكبر الفاعليـن في «أوبـك» أو نستطيع القول بأن السعودية مع روسيا يمثلان عصب «أوبك بلس». ولكن على مـا يبدو أن الدور السعودي أتى في إطـار المطلوب، ففي ظل هذا الموقـف الظاهر لـ «أوبك+» -كمتحد لرغبات أمريـكا والغرب- هبطت أسعار النفط فـي السـوق الدولية فـي الشهور الأخيرة من عـام 2022 وبدايـة 2023، وكان سعر النفط في حدود ما بين 85 دولار – 90 دولار للبرميل، قد تم في إطار آليات العرض والطلـب بالسوق. وعلى ما يظن الباحث، فـإن عملية التهدئة حافظت على ما تسميه كل من أميركا والسعودية بالعلاقات الاستراتيجية، من خلال تهدئة الأسعار في السوق الدولية للنفط، وفي نفس الوقت حافظت على مكانة السعودية في «أوبك+» وعلاقتها مع روسيا. قد يرى البعض أن هذا التحليل يأتي في إطار ما يعرف بـ «نظرية المؤامرة» ولكن وجهة نظر الباحث، أن له شواهد تدلل على صحته، عبر حصول أميركا على أهم نتائج هذا الأداء من خلال هبوط التضخم بها إلى 6.5 % بنهاية شهر ديمسبر 2022 علـى أساسـ سنوي، وهو الأمر نفسه الذي حدث من تراجع قيمة التضخم في أوروبا، حيـث بلـغ معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 9.2 % في ديسمبر 2022، مقارنة بـ 10.1 % فـي نوفمبـر من نفس العام، والجدير بالذكـر أن معدل التضخم في منطقة اليورو في عام 2021 كان بحدود 5.3 %.

والسـؤال المُلـح الآن بشـأن، ماذا لو صحـت توقعات المؤسسـات المالية الدولية بتراجـع معدلات النمو فـي الاقتصاد العالمي ودلالات ذلك علـى اقتصاديات منطقة الشـرق الأوسط؟ القـراءة السريعة هي كما تتضمنها توقعات تلك المؤسسات أن ذلك سوف ينعكس سلبيًا على معدلات النمو الاقتصادي بدول منطقة الشرق الأوسط، وما يترتـب على ذلك من بُطء في تدفق الاستثمارات وإتاحة فرص العمل، ويمكن الإشارة إلى بعض التداعيات السلبية لذلك الأمر، مثل أن تشهد أسعار النفط بالسوق الدولية المزيد من التراجع، وقد نعود مرة أخرى إلى مستويات 65 دولار – 75 دولار للبرميل،

وهـو ما يمثـل انتكاسـة لاقتصاديات النفط العربيـة، وكذلك الكيـان الصهيوني، أما إيران فتأثرها بهذا الأمر سيكون محدودًا، بسبب العقوبات المفروضة على تصديرها للنفـط. ولكـن على الجانب الآخر، سوف تستفيد الـدول العربية غير النفطية وتركيا مـن تراجع أسعار النفط، وهو مـا يمكن أن يخفف من حدة التضخم في تلك البلدان، بسبب تراجع قيمة فاتورة استيراد النفط.

وثمـة أمـور اقتصادية أخـرى، سـوف تتأثر في حالـة تحققت التوقعـات السلبية للمؤسسـات الدولية بشأن تراجع معدلات النمو، ومنها أن تتراجع عوائد المرور بقناة السويس في مصر، لأن تراجع معدلات النمو العالمية، وما ينتج عنها من تراجع الطلب على النفط والتجارة الدولية بشكل عام، سوف يؤثر على حركة المرور بقناة السويس. أمـا العامـل الآخـر السلبي فهو تأثـر العديد مـن دول المنطقة في مجـال العائدات السياحية، سواء في تركيا وبعض البلدان العربية التي تعتمد بشكل ملموس على عوائد السياحة (مصر، ولبنان، وتونس، والمغرب، والجزائر، والإمارات).

وقـد يكـون عام 2022 قد شهد محـاولات بعض الدول لتهدئـة حالة الاستقطاب السياسـي والاقتصادي داخـل المنطقة، من خلال سعي تركيا فـي تحسين علاقاتها السياسية والاقتصادية مع كل من الإمارات والسعودية ومؤخرًا مصر، وهي في سعيها لطي ملف خلافاتها مع سورية، وبلا شك أن ذلك سيكون له دوره في تحسين العلاقات الاقتصادية لتلك الأطراف مع تركيا، على الصعيدين السياسي والاقتصادي -وبخاصة فـي ارتفاع معدلات التجـارة البينية-، ولكـن بقيت هناك مشكلتـان رئيسيتان، وهما إيـران والكيان الصهيوني، فإيران لايزال حصار العقوبات الاقتصادية مفروضًا عليها، ويؤثر بشكل كبير على مقدراتها الاقتصادية، وإن كانت وسائل الإعلام تحمل إلينا بين كل فتـرة وأخرى، وجود اتصـالات لتحسين العلاقات بين السعودية وإيران، ولكن هذا الملف على ما يُظن أن مفاتيحه في إطار التوجهات الأميركية وليس مجرد وجود رغبة من قبل الدولتين.

وثمة ملاحظة مهمة هنا بشأن تحسين علاقات تركيا مع عدة دول عربية بالمنطقة، وكذلك تحسين علاقتها مع الكيان الصهيوني، وهي أن هذا لا يعني وجود مشروع اقتصادي مشترك يمكن أن يجمع هذه الدول، فلكل منها أجندته الاقتصادية الخاصة. فلا يمكن الحديث عن مسارات اقتصادية دون وجود الملفات السياسية الساخنة، فلا يزال ملف غاز شرق المتوسط يمثل عقبة كبيرة في طريق صهر العلاقة الخاصة بالمنطقة في بوتقة واحدة، فالملف يمثل اهتمامًا استراتيجيًا لتركيا في دلالاته السياسية والاقتصادية ـــ فتركيا لايزال لديها فجوة كبيرة في توفير احتياجاتها من الطاقة، والتي تعتمد في الحصول عليها عبر بوابة الاستيراد-، وفي نفس الوقت تعتبر مصر وإسرائيل هذا الملف أحد أوراق الضغط على تركيا. فمصر تعتبر ورقة غاز شرق المتوسط وإمكانية دمج تركيا في هذا الملف مرهون بتواجد تركيا في ليبيا، وطبيعة الدور التركي بليبا، في نفس الوقت الذي ترى فيه تركيا أن مصالحها الاقتصادية في ليبيا لا يمكن الاستغناء عنها.

أما الكيان الصهيوني، والمحاولات الساعية لدمجه بشكل كبير في نسيج العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع دول وشعوب المنطقة، فلازال التقويم يعطينا مؤشرًا على وجود رغبة كبيرة لدى بعض حكومات دول المنطقة (مصر، والإمارات، والأردن، والمغرب، والسودان، والبحرين، والسودان) يعملون في إطار خدمة الكيان الصهيوني للتأكيد على أنه عضو فاعل ومهم لاقتصاديات المنطقة، وثمة إشارات للسعي لدخول المملكة العربية السعودية على مسار التطبيع مع الكيان الصهيوني. وثمة مؤشر آخر يتعلق بعدم استجابة الشعوب لدعاوى التطبيع في مجالاته المختلفة، وهو ما لمسناه في مسابقة كاس العالم في دولة قطر خلال ديسمبر 2022، وكيف رفضت جموع المشاركين العرب التفاعل مع ممثلي الإعلام الإسرائيلي. كما أن كثير من المسابقات الرياضية في مختلف دول العالم، شهدت اعتراض ممثلوا الدول العربية على مشاركة ممثلي الكيان الصهيوني. إلا أن عمليات الاستحواذ على الشركات والمؤسسات (الخاصة والعامة) التي تتم في بعض البلدان العربية يخشى أن تدلف

إليها إسرائيل عبر وسطاء عرب، أو مؤسسات أجنبية تنتمي لدول غير عربية، وهو ما يسترعي وجود حالة من الانتباه لدى الحريصين على الوقوف في وجه مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي تعد أهم مقوماته دمج دولة الكيان الصهيوني في المنطقة.

- **مناخ غير مواتي**

حالة الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط، يشوبها العديد من التحديات، فلازالت الدول العربية التي تعاني حالة صراع (سورية، والعراق، وفلسطين، وليبيا، واليمن)، كما هي، ولم يظهر بعد حل لمشكلات تلك الدول، لا على الصعيد السياسي أو العسكري، والعديد من مشكلات هذه الدول، وإمكانية الوصول فيها لحالة استقرار سياسي أو أمني، مرهون بأجندات إقليمية ودولية، وهو ما يعني استمرار مشكلات النزوح الداخلي، والهجرة الخارجية، من تلك الدول، والذي يعد أحد المهددات الاقتصادية والاجتماعية لدول الجوار الخاصة بها، فضلًا عن تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتراجع قيمة العملات المحلية.

- **الأجندة الغائبة**

من الصعب في هذه الأجواء التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، الحديث عن مشروع تعاوني أو تكاملي لاقتصادياتها، فصراع المصالح الضيقة، يلقى بظلاله، للعمل على غياب أجندة تجمع هذه الدول على المصالح المشتركة كخطوة أولى، ثم الحديث أو الفعل التالي لبدء خطوات التعاون أو التكامل الاقتصادي.

قد تضطر بعض المصالح الاقتصادية الآنية، بعض الدول للدخول في شراكات ومعاملات تبادلية في مجال التجارة أو التمويل، ولكن تبقى كل دولة مرهونة بمشروع تراه المناسب للمنطقة، فهناك مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تتبناه أميركا ودول الغرب، وتسعى في تفعيله بعض الدول العربية والكيان لصهيوني. وكذلك هناك

المشـروع الأورومتوسطـي، الـذي يسعى لدمج بعض الدول العربية فـي إطار اتفاقية برشلونـة (1995)، والـذي أتت كل اتفاقيات الشراكـة الأورومتوسطية في إطاره، من أجـل أن تحافـظ أوروبا علـى نفسها من تحديـات حضارية تتعلق بوقـف الهجرة من دول جنـوب المتوسـط إليها، سواء كانت هجرة شرعيـة أو غير شرعية. وأيضًا هناك المشروعان التركي والإيراني، ولكل منهما أجندته وأدواته المختلفة، وقد كان لانتكاسة ثـورات العربي العربي أثارها السلبية على المشروع التركي، كما أن المشروع الإيراني يتسـم بالصداميـة، وفرض أجندته عبر الأدوات الخشنة، كما حدث في سورية ولبنان واليمـن، ويلقى معارضة كبيـرة في المحيطين الحكومي والشعبـي في الدول العربية وكذلـك في تركيا. أما المشروع العربي، فلا راعي له، وهو عبارة عن منظومة نظرية، فشلت الدول العربية في تفعيله على مدار 7 عقود من الزمن.

ومن هنا يمكننا القول بأنه في ظل صراع هذه المشروعات المتنافسة في المنطقة، فأجندة التعاون الاقتصادي أو التكامل الاقتصادي غائبة، ولم يتبلور بعد وجود مشروع يمكنـه حسـم الأمور داخل منطقة الشرق الأوسـط أو المنطقة العربية، سواء من بين تلك المشروعات المشار إليها، أو انتظارًا لمشروع جديد، لم يظهر أو يطرح بعد.

وإذا كان المشـروع الجامـع أو الناظـم لعلاقات اقتصادية إيجابيـة لدول المنطقة غائبًا في الوقت الحالي، فإن أجندة مواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي فـي عـام 2023، غير موجودة في إطار إقليمي، فكل دولـة تتصرف في إطار رؤيتها، فضلًا عن أن مجرد الترتيبات الثنائية غير موجودة كذلك، وحتى دول مجلس التعاون الخليجـي، التـي كانـت تمثل حالة مـن التماسك إلى حد ما، لم يظهـر فيما هو معلن مـن قبل مؤسساتها المعنية بالعمل الخليجي المشتـرك، أية بادرة لوضع استراتيجية موحـدة لمواجهة هـذه التحديات الاقتصاديـة المنتظرة في عـام 2023، والتي على رأسهـا احتمـالات تراجع أسعار النفط في السوق العالمية، ومـا يعكسه ذلك من آثار سلبية على الدول النفطية الخليجية.

وختامًـا، يمكن القول بأن قضايا وملفـات الاقتصاد في الشرق الأوسط، تبقى كما هـي في المستقبـل الخاص بالأجلين القصير والمتوسط، ما لم يجد جديد..ولا يعني تحسـن بعضـ المؤشرات الاقتصادية، لبعض الـدول، أو لطائفة من دول المنطقة، أن ثمة تحسن حاصل في الأوضاع الاقتصادية للمنطقة، بسبب أن هذا التحسن أت عبر عوامـل خارجية، ولا تشكل فيهـا السياسات الاقتصادية لـدول المنطقة دور المتغير المستقل. ولكن تظل حالة تركيا، انعكاسًا لأداء اقتصادي جيد، وإن كانت تعاني بعض المشـكلات، فهـي تؤدي في ضوء السعي لتحقيق مشروعهـا كدولة إقليمية، لها وزنها على الصعيد الدولي.

خاتمة

تأتـي المتغيرات الاقتصادية الدولية، لتلقي بظلالها على منطقة الشرق الأوسط، ولكن يلاحظ من التجربة التاريخية لأداء المنطقة تجاه ما تفرضه هذه المتغيرات من تحديات، أن أداء اقتصاديـات دول الشـرق الأوسط، ينطلق مع التعايش مع ما هذه التحديات، وليس السعي لمواجهتها، أو العمل على التغلب عليها، بل المؤسف أن ما يستجد من تحديات يعد بمثابة شماعة جديدة، تحاول حكومات المنطقة أن تتشبث بها، لتبرر فشلها الاقتصادي.. وهكـذا كان الحـال مع أزمة جائحة فيروس كورونا، وأيضًا مع التداعيـات السلبية لأزمة الحرب الروسية على أوكرانيا.

وإن كانـت تركيـا مثلـت حالة نجاح خـارج منظومـة أداء اقتصاديات الشـرق الأوسط، ففـي كورونا أدت تركيا بصورة جيدة لتقديم الرعاية الصحية لمواطنيها، المتواجدين على أراضيها، أو المتواجدين خارجها، والراغبين في العودة إلى بلدهم.

المشـكلات الاقتصادية المتراكمة في منطقة الشرق الأوسط، من بطالة وفقر، وغياب الكفـاءة الاقتصادية، والفساد، والاعتماد علـى الخارج في ضرورات تتعلق بالأمن القومي، لا تبـرح مكانهـا، فلا تُبذل جهود إقليمية للتعامل معهـا، ودراسة كيفية التخلص منها. فلا نجد مثلًا أن حكومة من حكومات الشرق الأوسط، أعدت برامجًا زمنيًا، لمواجهة أحد هذه

المشـكلات، بحيث تتـم تعبئة جهودها ومواطنيها لتحقيق حالة نجـاح، يمكن البناء عليها، سواء لمشكلات وقضايا نفس الدولة، أو الاستفادة منها من قبل دول أخرى بالمنطقة.

لقد كشفت أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا، عجز المنطقة العربية عن توفير غذائها، وهـي مشكلة تضـرب بجذورها منذ عقود، ولـم يتم التحرك للقضاء عليهـا، واستمسكت حكومـات الدول العربيـة، بتحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستيـراد، وهو ما جعلها في مهـب الريـح مع بداية أزمة الحرب الروسية على أوكرانيـا، سواء أمام تهديد ارتفاع أسعار الغـذاء، أو تهديـد احتمـالات وقف الإمـدادات. فوجدنا الدول النفطيـة تعمل على توفير احتياجاتهـا مـن الغذاء عبر الاسيتـراد، في ضوء ارتفاع دخولهـا النفطية، في ظل ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية.

كمـا أكـدت أزمـة الحـرب الروسية علـى أوكرانيا، أن الـدول التي حرصـت على تنوع اقتصادياتها، وجمعت بين الأداء الإنتاجي والخدمي، وعدم التعويل على المصادر الريعية، كانت أقل ضررًا من تأثير التداعيات السلبية للأزمة. فاستمرار دول منطقة الشرق الأوسط على عوائد السياحة والنفط وتحويلات العاملين بالخارج، أدى إلى استمرار حالة التذبذب، وغيـاب تأميـن الأوضاع الاقتصادية ضـد التقلبات في الأسواق الدوليـة، وكذلك مخاطر تقلبـات النظام العالمي، من نشوب الحـروب، وغيرها من التهديدات، كما ثبت أن ما يُعلن عـن استراتيجيـات تنوع اقتصاديات دول المنطقة، وبخاصـة الدول النفطية العربية، هي حبر على ورق، ولم يظهر لها نتائج ملموسة بعد.

والمتابـع بشكل دوري لأوضـاع الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسـط، يجد نفسه أمام الكتابـة في إطار بكائية رصد المؤشـرات الاقتصادية، التي لا تنم أبدًا عن وجود مشروع تنمـوي قُطـري أو إقليمـي، أو يجـد نفسه أمـام فقدان حالـة الأمل، من تفعـل الكتابات والدراسات التي نصحت بتفعيل مقومات المنطقة البشرية والطبيعية والمالية، من أجل أن يتغيـر واقعهـا، وينعم أفرادها بنمط حياة مختلف، يساهـم في بناء الحضارة العالمية، في ضوء مفاهيم العطاء والتعاون والخيرية، التي حثنا عليها الإسلام.

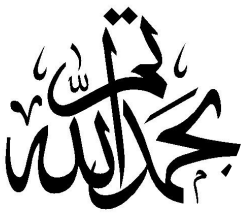
تم بحمد الله

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)

(دبلوم – ماجستير – دكتوراه – زمالة)

المناهج العلمية :

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية اوكلاند الامريكية (الولايات المتحدة الامريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

İBN HALDUN ÜNİVERSİTESİ

جامعة ابن خلدون
اسطنبول/تركيا

İstanbul Sabahattin Zaim Üniversitesi

جامعة صباح الدين زعيم
اسطنبول / تركيا

NECMETTİN ERBAKAN ÜNİVERSİTESİ

جامعة نجم الدين اربكان
قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير
الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* من نحن:

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* الاهداف:

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

- مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط
- العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»
- ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول
- الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)
- تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)
- الأزمات بين السعودية وايران .. مآلات وسيناريوهات
- مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»
- مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي
- تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)
- المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها
- على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة
- ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي
لعام 2021

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

التقرير الاستراتيجي لعام 2020